ديـــوان المحـــاسبـــــة

STATE AUDIT BUREAU

اللقاء العلمي حول
مهارات إدارة المخاطر المالية
في الاستثمارات والمشروعات

د.عدنان حسن الحسن
مدير إدارة شؤون التوظف
ومتابعه المال العام

نهى عبدالرزاق القلاف
كبير مدققين بإدارة الرقابة
المسبقة للخدمات الاقتصادية

حمد عبدالمجيد الأمير
مدقق بالمراقبة الثانية لإدارة
المؤسسات المالية والاستثمارية

دولـــة الكـــويت

2016/11/17-13

محتويات اللقاء العلمي

الوحدة التدريبية	الموضـــوع	رقم الصفحة
الأولى:	مفهوم مخاطر المراجعة	3
الثانية:	مخاطر المراجعة في معايير الرقابة المالية	24
الثالثة:	تحديد المخاطر في إطار تخطيط المراجعة	39
الرابعة:	مهارات إدارة المخاطر في الاستثمارات وإجراءات الرقابة عليها	50
الخامسة:	طرق اكتشاف وتقييم المخاطر على المشاريع وإجراءات الرقابة عليها	70

الهـــدف العـــام للقاء العلمي

في نهاية البرنامج سوف يتمكن المشاركون من فهم المخاطر المالية وألية تقييمها والرقابة عليها لإنجاز المهمات الرقابية، واكتساب القدرة والمهارة و المعرفة التي تمكنهم من اتخاذ القرارات المالية والاستثمارية وبناء الخطط الاقتصادية والإنتاجية بطريقه فعاله وبسهولة وكفاءه، في ضوء المعايير المهنية في مجال مراجعة الحسابات الصادرة من المنظمات الدولية الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية الحكومية (الانتوساي)

مفهوم مخاطر المراجعة

هدف الوحدة التدريبية

في نهاية الوحدة التدريبية سوف يتمكن المشاركين من معرفة المكونات الأساسية لمخاطر المراجعة والعوامل التي تساعد على تكوينها وفقا للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

نظرة عامة

إن المنظمات والمنشآت الحكومية والخاصة معرّضة لمجموعة من المخاطر الخارجيّة والداخلية التي لا بد من حدووثها ومواجهتها ، ويتمثل تقييم المخاطر والتحكم فيها في ضبط وتحليل العوامل التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تحقيق أهدافها المرسومة , وبالتالي فإن الأمر يتطلب تحديد مسار منهجي ومخطط يمكّن من فهم هذه المخاطر والعوامل التي تؤدي الى حدوثها وضبطها وبحث تأثيراتها وتحليل الآليات الكميه والنوعية التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المخاطر وإدارتها وعلاقتها بكل من النظام المالي والإداري ,, والنظام المحاسبي ,, ونظام الرقابه الداخليه ,, واجراءات الضبط الداخلي ,, ونظام التوثيق الداخلي ,, والنظام المستندي ,, واعتبارا للتطور المتواصل للمحيط الاقتصادي الاجتماعي والتغيرات الداخلية والخارجية التي تحيط بهذه المنظمات والمنشأت (الحكومية والخاصة) فقد أفرزت العديد من التحديات في هذا المجال وما رافق ذلك من تنامي دور العامل البشري في تشكيل وإيجاد منظومات جديده لهذه المخاطر عملت على تأكيد إهمية تطوير أنظمة الرقابة الداخليه وجودة تصميمها وتفعيل آلياتها من ناحيه وتعظيم دور الرقابه المالية في مواجهتها وكشفها وتقديم التقارير الماليه المتضمنه التوصيات التطويريه من أجل تقديم ضمان معقول للإدارات أن أهدافها تتحقق في ظل الفرص والمحدات التي تفرزها بيئات العمل المختلفة. لذا كان لزاما أن تكون لدى هذه المنظات والمنشآت رؤية واضحة لتوقع المخاطر المختلفة ومناهج عمل لإدارتها وضبطها والتحكم فيها من ناحيه ، وكذلك وجود منهجيه واضحه لدى الاجهزه الرقابيه في تصميم برامج التدقيق المبنهيه على المخاطر من ناحيه ثانيه.

ومن الملاحظ أن القطاعات غير الحكومية (الاقتصادية والتجارية وغيرها من منشآت القطاع الخاص) قد نالت من الاهتمام في جانب تقييم وتحديد مخاطر المراجعة، أكبر بكثير من الاهتمام بوحدات القطاع الحكومي من وزارات وهيئات عامة وأجهزة حكومية ، حيث تضمنت معايير المراجعة في القطاع الخاص قواعد وإرشادات تفصيلية حول هذا الموضوع، في حين أن معايير الرقابة الحكومية لم تعتن بهذا الموضوع بشكل واضح وصريح ، وإن كانت تلك المعايير (الحكومية) قد غطت متطلبات تحديد مخاطر المراجعة ، من حيث الهدف والمضمون، إلى حدّ بعيد.

وقد يرجع هذا التفاوت في الاهتمام بهذا الموضوع ، بين كل من معايير الرقابة في القطاع الخاص ، ومعايير الرقابة الحكومية ، حيث أن وحدات القطاع الحكومي بصفة عامة ، ينظمها إطار تشريعي موحد ، ولها قواعد ولوائح مالية وحسابية مشتركة ، وتتشابه إلى حدّ كبير في نظم المراقبة الداخلية، وكذلك في نظم التقارير المالية من حيث الإصدار وجهات الإبلاغ ، مما يسهل على الأجهزة العليا للرقابة المالية تخطيط أعمال الرقابة وتنفيذ إجراءاتها.

كما أن استمرارية رقابة تلك الأجهزة على تلك الجهات ، توفر فرصة كبيرة للمراجعين الحكوميين لمعرفة مخاطر المراجعة ونقاط الضعف والقوة لدى الوحدات المالية في الجهات الخاضعة للرقابة.
ومع ذلك فإن حاجة المراجعين الحكوميين لمعرفة موضوع تقييم مخاطر المراجعة ، لا تقل أهمية عن حاجة مراجعي القطاع الخاص ، ولاسيما أن كثيرا من دواوين المحاسبة والرقابة المالية المعنية بالرقابة على القطاع الحكومي أساسا، قد أضيفت إلى اختصاصاتها مراقبة حسابات وحدات تجارية ومؤسسات اقتصادية تطبق فيها نظم المحاسبة التجارية بما فيها إصدار نتائج أعمالها على شكل بيانات مالية تتضمن موجوداتها ومطلوباتها في نهاية فترتها المالية.

نظرا لأهمية التقارير المالية بالنسبة للفئات المختلفة من مستخدمي هذه التقارير، وما تشكله لهم تلك التقارير كمصدر رئيسي للمعلومات التي يعتمدون عليها في اتخاذ قراراتهم المالية والاستثمارية وبناء خططهم الاقتصادية والإنتاجية وغيرها، فإن مراجعي الحسابات يحرصون على أن تكون تلك التقارير ذات مصداقية عالية ، ومحل ثقة كبيرة لدى مستخدميها، وذلك من خلال تطبيق المعايير المهنية المتعارف عليها في مجال مراجعة الحسابات الصادرة من المنظمات الدولية مثل الاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية لأجهزة الرقابة المالية الحكومية (الانتوساي)، ومن ضمن هذه المعايير معيار تقويم وتحديد مخاطر المراجعة ، الذي يهدف إلى تأكيد ثقة المراجع بالبيانات المالية ويساعده على إصدار رأيه في تلك البيانات.

المفاهيم الأساسيّة

تعريف مخاطر المراجعة

يمكن تعريف (مخاطر المراجعة) بأنها احتمال قيام المراجع بإصدار رأي مطلق (نظيف) على بيانات مالية أو حسابات معينة أو عمل ما ، في حين تنطوي تلك البيانات أو الحسابات أو العمل على غش أو أخطاء مهمة".

والبعض يطلق عليها مخاطر المراجع وذلك نظرا للأثر السلبي الذي تشكلة تلك المخاطر سواء على سمعة المراجع وعلى مكانة مهنة المراجعة ، وبالتالي لا بد للمراجع أن يعمل على التقليل منها أدني درجة ممكنة.

وتعتبر عملية تحديد المخاطر المقبولة من عملية المراجعة أحد الأبعاد الرئيسية التي يعتمد عليها المراجع في تحديد نطاق ومجال اختباراته للعمليات والحسابات التي يتم مراجعتها وتحديد الإجراءات الإضافية التي يتعين عليه القيام بها وكمية ونوعية أدلة الاثبات التي يجب أن يحصل عليها وذلك بغرض تحقيق الدقة في عملية المراجعة والتأكد من عدالة القوائم المالية سيما وأن هذه الإجراءات تعمل على خفض تكاليف المراجعة من ناحية وحماية المراجع من المساءلة من ناحية أخرى.

كما أنه يمكن أن ننظر الى المخاطر من حيث أسبابها أي أن المخاطر ترجع إلى ضعف عملية المراجعة وإجراءاتها وكذلك من حيث نتائجها وهنا يقصد بها هي تلك المخاطر المتعلقة بإبداء رأي فني غير ملائم وبالتالي نتيجة لذلك تتأثر المكانة المهنية للمراجع أو للجهة الفاحصة.

حيث انه في التعريف الذي يبحث في المخاطر من حيث الاسباب يتم التفريق بين خطر المراجعة الكلي وهو إصدار رأي غير مناسب أو غير صحيح (عن غير قصد) في عدالة القوائم المالية لأنه لا يتم اكتشاف الأخطاء الجوهرية والهامة المرتبطة بتلك القوائم حتى إنتهاء عملية المراجعة وبين حظر المراجعة على المستوى الجزئي والذي قد يكون ناتجا عن وجود خطأ جوهري وهام في رصيد حساب معين ويفشل المراجع في كشف ذلك الخطأ . وعموما فإن الخطر الكلي في عملية المراجعة ما هو الا تجميع لاخطارالمراجعة على مستوى رصيد حساب ذو أهمية نسبيه كبيرة , أو على مستوى مجموعة من الحسابات تشكل في تأثيرها النهائي (الكلي) إبداء رأي غير صحيح في عدالة القوائم المالية محل المراجعة.

تقسيم المخاطر

يمكن تقسيم مخاطر المراجعة بناء على الاعتبارات التاليه :

1 ـ من حيث نطاق التحكم :

- **المخاطر التي تخرج عن نطاق التحكم المباشر لمراقب الحسابات وهذا النوع يعتبر على حد ما معبرا عن المخاطر الملازمه ومخاطر الرقابه .**
- **مخاطر تدخل ضمن نطاق تحكم مراقب الحسابات وهي نوعين :**
  - **مخاطر متعلقه بالعينه المختاره بحيث يخرج المراقب الى استنتاج استنادا الى هذه العيته مختلفا عن الاستنتاج الذي كان يمكنه الوصول اليه إذا قام بإجراءات المراجعه على كافة المفردات التي يتكون منها مجتمع العينه.**
  - **مخاطر غير متعلقه بالعينه المختاره وتتمثل في فشل المراقب في اكتشاف خطأ جوهري بسبب المشاكل الناتجه عن التفسير أو تجميع نتائج الاختبار**

2 – من حيث المستوى:

- **مخاطر المراجعه الشامله أي على مستوى القوائم الماليه .**
- **مخاطر المراجعه الفرديه أي المخاطر على مستوى الحسابات التفصيليه أو العمليات التي تتضمنها القوائم الماليه .**

3 – من حيث المصدر :

- **مخاطر طبيعيه وهي المخاطر التي تكون مصاحبه لأي نشاط اقتصادي ويختلف مستواها بحسب طبيعة هذا النشاط وحجم المنشأه وشكلها القانوني ونوعيه العمليات والمنتجات وحصتها في الاسهم والاستثمارات وغيرها.**
- **مخاطر غير طبيعيه وهي المخاطر التي تنشأ عن التحريفات في القوائم الماليه سواء النتيجة الاخطاء المتعمده أو غير المتعمده**

4 – من حيث درجتها:

- مخاطر عاديه ويوجد هذا النوع في جميع عمليات المراجعه حتى ولو قام المراجع ببذل العنايـة المهنيـه الواجبـه مـن حيـث التخطـيط لعلميـات المراجعـه وتنفيـذ إجراءاتها وتقويم نتائجها فسوف يوجد احتمال لتحريفات لا يمكن اكتشافها.

- مخاطر غير عاديه وهي توجد نتيجة وجود ظروف خاصـه بالمنشـأه مثـل وجـود مشكلات خاصة بطبيعة نشاطها أو الدخول في منازعات قضائيه أو ضـعف في ادارتها أو في نظام الرقابه الداخليه أو مدى توفر السيوله أو عدم التنويـع في سـلة العملاء والمنتجات والموردين.

لماذا المخاطر ؟

لا يمكن لنظام رقابة داخلية ، أيا كانت جودة تصـميمه وتشـغيله ، أن يـوفر لـلإدارة ضمانا مطلقا بشـأن إنجـاز وتحقـق أهـداف المنشـأة اي أن مـا يمكـن للرقابـة الداخليـة تحقيقه يتمثل فقط في مستوى معقول من الضمان او التأكد .

ويشكل "الضمان المعقول" طرفا في معادلة يتمثل طرفها الآخر في مستوى مرضي مـن الثقة في ظل إعتبارات التكلفة والعائد ومن جهة أخرى فإن تحديـد مسـتوى الضـمان الذي يعتبر مقبولا يتطلب من الإدارة إعمال التقدير اللازم لتحديد المخاطر المتأصـلة في العمليات والمستوى المقبول من المخاطر في ظل ظروف تتسم بعدم الثبات ثم تقييم المخاطر من الناحيتين الكمية والنوعية. وربما يتأكد مبـدأ التكلفـة والعائـد في مؤسسـات القطاع الخاص لان اتخـاذ قـرارات حـول رغبـة الادارة في ايجـاد نظـام للرقابـة الداخليـة لضبط المخاطر والحد منها يعتمد على مبدا شهية المخاطر وبمقتضى ذلك تكون الادارة مستعدة وقابلة لتحمل مستوى معين من هذه المخاطر, اي اذا كان لـدى الادارة تصـور او توقع بأن اقص مخـاطر يمكـن ان تواجهها تمثـل نسـبة ضـئيلة مقابـل التكلفـة الـتي يمكن ان تتحملها لايجاد نظام يقضي على تلك المخاطر او يحد منها.

ويعكس "الضمان المعقول" إنطباعـا بـأن كـل مـن عـدم التأكـد والمخـاطر مـن الأمـور المتعلقة بالمستقبل ، ومن ثم لا يمكـن لأحد التنبؤ بها على وجـه التأكيـد ، فضـلا عـن وجود عوامل خارجة عن سيطرة المنشأة أو نفوذها تؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها

إن أي نظام فعال للرقابة الداخلية من شأنه الحد من إحتمال عدم تحقيق الأهداف ، ومع ذلك ستبقى دائما المخاطر المتمثلة في أوجه القصور التي تشوب تصميم الرقابة الداخلية أو إخفاقها في العمل على النحو المخطط لها .

لذلك توجد حدود أو قيود في هذا الشأن تفرضها الحقائق الآتية :

- ان الأحكام التقديرية الصادرة عن الأفراد لدى إتخاذ القرارات قد يشوبها عيب أو خطأ أو سوء الفهم ، أو الإهمال ، أو الإرهاق وعدم التركيز ، أو التواطؤ ، أو سوء الإستخدام ، أو التخطي .
- ان الإنهيارات قد تحدث بسبب أخطاء بسيطة قد لا تكون ملفتة للانتباه.

- أن الضوابط الرقابية قد يتم التحايل عليها عن طريق التواطؤ بين شخصين أو أكثر .

- أن الإدارة قد تتخطى نظام الرقابة الداخلية نتيجة لموازنات تتعلق بتعقيد الاجراءات او تسلط بعض الافراد في اتخاذ القرارت المصيرية سيما في ظل العلاقة الطردية بين المخاطر وبين الارباح .

- أن التكاليف التي تتطلبها الضوابط الرقابية تعكس أثرها في شكل تنازلات في نظام الرقابة الداخلية ونقصد بذلك المتطلبات الاعتيادية للإدارة بعدم تجاوز كلفة نظام الرقابة الداخلية للمنافع المتوقعة من تطبيق هذا النظام .

- ان نظام الرقابة الداخلية يمكن أن يوفر للإدارة معلومات حول تقدم المنشأة أو عدم تحقيقها أي تقدم تجاه تحقيق الأهداف ولكن ليس في مقدور الرقابة الداخلية تحويل مدير ضعيف الإمكانيات بطبيعة تكوينه إلى مدير ناجح.

- معظم الضوابط الداخلية تميل للتوجه إلى المعاملات المتكررة وليس الى المعاملات غير المتكررة .

- إمكانية أن تصبح الإجراءات غير ملائمة بسبب التغييرات في الظروف وإمكانية حدوث تدهور بسبب الالتزام بهذه الإجراءات .

- عدم التأكد بفعالية ادلة المراجعه نظرا لأن هذه الادله مقنعه ولكنها ليست حاسمه أو نتيجة عدم التأكد بسبب أن القوائم الماليه تحتوي على تقديرات

محاسبيه تتعلق بالحكم الشخصي للمدقق , أو نتيجة عدم التأكد بمدى فاعلية نظام الرقابة الداخليه المطبق في الوحده في منع التحريفات او تصحيحها او اكتشافها في الوقت المناسب , أو نتيجة عدم التأكد المتعلق بالعينه المختاره ونطاق الفحص أو عدم القيام بالعمليات التحليل الكافيه بسبب عدم امكانيه اختبار كل ارصدة الحسابات وكل المعاملات الخاصه بالوحده محل المراجعه .

يضاف إلى ذلك أن التحولات التي تطرأ على السياسات أو البرامج الحكومية وكذا على الظروف السكانية أو الإقتصادية تمثل أمثلة نموذجية للأمور التي تخرج عن سيطرة الجهة .

مما سبق نستنتج ما يلي:

- مخاطر المراجعة امر واقع يتهدد المراجع.
- المخاطر ذات مفهوم نسبي يرتبط بأحد معايير العمل الميداني.
- المخاطر ذات علاقة عكسية مع مبدأ ضمان التأكد .
- المخاطر لا يمكن أن تساوي = صفر.
- كلما زادت المخاطر فإن المرفق يحتاج إلى المزيد من أدلة الإثبات الكافية والملائمة والمقنعة لتأييد رأية.
- على المراجع أن يقلل تلك المخاطر ببذل المهنية اللازمة.
- المخاطر تتعلق بالأخطاء الهامة والجوهرية اوالمادية لا يتم اكتشافها حتى بعد إنتهاء عملية المراجعة.
- على المراجع أن يستعد لقبول درجة من هذه المخاطر.
- على المراجع أن يخطط لعملية المراجعة بشكل يؤدي إلى أن مخاطر إصدار رأي غير ملائم منخفضة إلى أدني حد ممكن.
- سمعة المراجع وسمعة مهنته مرتبطة بدرجة توقع المخاطر وإيجاد الطرق المختلفة للحد منها.
- تقدير مستوى المخاطر في عملية المراجعة يعتبر المفتاح الرئيسي لضبط تلك المخاطر.
- تقدير وتحليل والتنبؤ بالمخاطر والوقوف عليها أمر متعلق بمبدأ التكلفة والعائد , فالعوائد المحتملة من قبول مستوى مخاطر المراجعة المرتفعة هي وفورات في تكلفة عملية المراجعة تحققت نتيجة القيام باختبارات أقل وأيضا من الزيادة المحتملة في أتعاب عملية المراجعة الناتجة من قبول عملاء جدد أما التكاليف المحتملة لقبول مستوى مخاطر المراجعة المرتفعة فإنها تتمثل في الجزاءات القانونية التي من المحتمل أن يتعرض لها مكتب المراجعة أو المراجع وأيضا في انخفاض الشهرة.

المكونات الاساسيه لمخاطر المراجعه

على الرغم من وجود العديد من أوجه المخاطر في المراجعة ، إلا أن المكونات الأساسية لهذه المخاطر، كما تعارفت عليها معايير المراجعة المختلفة ، هي المخاطر الملازمة ، المخاطر الرقابة ، مخاطر الاكتشاف.

أولا : المخاطر المتأصله (الملازمة) وهي :

وهي قابلية رصيد حساب معين او نوع معين من المعاملات إلى إن تكون خاطئه بشكل جوهري منفردة , او عندما تجمع مع معلومات خاطئة في مجموعة أرصدة أخرى مع افتراض عدم وجود إجراءات للرقابة الداخلية أو ضوابط داخلية ذات علاقة بهذا الرصيد أو نوع العمليه .

وترجع أسباب المخاطر الملازمة لعوامل عديدة منها :

- المركز المالي للعميل والضغوط التشغيلية والتنظيمية التي يتعرض لها .
- معدل دوران الاداره ومجلس الاداره
- كثرة التغيرات والتعديلات في القوانين الانظمه وتعقد الاجراءات والدورات المستنديه
- وجود بعض أوجه القصور في النظام المالي والمحاسبي، مثل عدم توفر اللوائح المالية وأدلة الحسابات ، أو عدم تحديد دورة الحسابات.
- الأخطاء البشرية أو الآلية في تطبيق النظام المالي والمحاسبي.
- حجم المنشأة ، وموسمية النشاط ، وطبيعة العمل فيها.
- عدم الالتزام بمعايير المحاسبة المتعارف عليها.
- عدم الإفصاح عن بعض البيانات في القوائم المالية، أو الإفصاح عن بعضها بشكل غير عادل.
- عدم عرض البيانات المالية وفقا لمتطلبات عرض التقارير، مما لا يتيح للمستفيدين من تلك البيانات تقييمها بشكل عادل.
- بعض أرصدة الحسابات تعتمد بطبيعتها على التقدير والتخمين، مثل مخصصات الديون المشكوك فيها، أو المواد المخزنية الراكدة، أو مخصصات الأحكام القضائية المتوقعة.
- أرصدة بعض الأصول تتأثر بتقلبات اقتصادية أو تقنية أو عوامل أخرى خارجية، تؤثر على قيمتها الدفترية التي تظهر ضمن البيانات المالية.

- احتمالات المخاطر الملازمة في الحسابات المعقدة ، أكثر ارتفاعا من احتمالاتها في الحسابات البسيطة.
- طبيعة بعض الأصول التي تتعامل معها المنشأة فقد يكون لديها قابلية سهلة للاختلاس أو سوء الاستغلال ، مثل النقدية والمواد المخزنية وغيرها.

العوامل التي تتوقف عليها المخاطر الملازمة :

أ- على مستوى البيانات المالية :

- أمانة الإدارة ونزاهتها ، ومن المؤشرات التي تؤخذ بالاعتبار، خلاف الإدارة مع مالكي المنشأة، مخالفة القوانين والأنظمة، الخلاف المستمر مع العملاء، عدم التوافق مع المراجع السابق، خلاف مع إدارة المراجعة الداخلية، تجاوز القوانين والأنظمة.
- خبرة ومعرفة الإدارة ومعدل دورانها والتغيرات الحاصلة في الإدارة خلال الفترة محل المراجعة ، حيث إن عدم توفر خبرة لدى الإدارة قد يؤثر على إعداد البيانات المالية للمنشأة .
- الضغوط غير الاعتيادية على الإدارة،مما قد يدفعها إلى تقديم بيانات مالية خاطئة،وذلك كتعرض الصناعة التي تعمل فيها المنشأة لعدد كبير من حالات فشل الأعمال ، او عدم كفاية رأس المال العامل المتاح للاستمرار في العمليات ، وعدم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ، وارتفاع أعباء تكاليف الاقتراض.
- طبيعة عمل المنشأة ، كأن تكون منتجات المنشأة ذات تقنية متقادمة مما قد يجعل مخزونها السلعي عرضة للمغالاة في تقييمه ، وأن يكون هناك اتساع في عدد المواقع والانتشار الجغرافي لوسائل الإنتاج .
- الأطراف ذات العلاقة حيث أن العمليات بين الأطراف المستقلة تكون أقل عرضة للمخاطر.
- العوامل المؤثرة على الصناعة التي تعمل فيها المنشأة ، كالظروف الاقتصادية والمنافسة.
- نتائج المراجعة للفترات السابقة .
- التغيرات في الإجراءات والأنظمة .
- تنفيذ عمليات غير طبيعية قرب نهاية السنة المالية .
- حدوث نمو سريع غير طبيعي في نشاط أو برامج العمل لدى المنشأة .
- وجود معدل دوران سريع للعمالة بالمنشأة .
- دخول المنشأة في منازعات قضائية.
- عدم الالتزام بالمتطلبات المتعلقة بحماية البيئة.
- وجود تعليقات سلبية من وسائل الإعلام على المنشأة.

ب- على مستوى رصيد الحساب أو فئات المعاملات:

- درجة تعرض حسابات البيانات المالية للخطأ، فالحسابات التي تتطلب إجراء تسويات في نهاية الفترة المالية أو تلك التي تتضمن درجة عالية من التقدير تحتمل تعرضها للخطأ أكثر من غيرها من الحسابات.
- التعقيد في المعاملات الأساسية والأحداث الأخرى، حيث تعتبر الحسابات المعقدة (كحسابات عقود الإيجار الرأسمالية) أو الموضوعات التي تتطلب استخدام خبير لتقييمها أكثر عرضة للخطأ والتحريف من الحسابات البسيطة
- درجة التقدير الشخصي التي يتضمنها تحديد أرصدة الحسابات ، حيث تزيد المخاطر في الحسابات المعتمدة على تقديرات محاسبية عن تلك التي تتضمن بيانات فعلية ،وذلك كمصروفات الديون المشكوك في تحصيلها ومخصص المخزون مقارنة بمصروفات الأجور نظرا لأن تلك البنود تعتمد على التنبؤ بالأحداث المستقبلية الخاصة بها إضافة إلى استخدام بيانات قد تكون غير كافية أو استخدام أساليب غير ملائمة في تقديرها .
- قابلية الأصول للضياع أو الاختلاس ، مثل الأصول المرغوبة بشكل كبير والقابلة للانتقال، فالمخاطر المتعلقة بعنصر النقدية ، على سبيل المثال، تكون أكبر نسبة من تلك المتعلقة بالأصول طويلة الأجل.

ثانيا : مخاطر الرقابة :

وهي الناتجه عن حدوث خطأ أو تحريف في أحد الارصده أو في نوع معين من المعاملات قد يكون جوهريا إذا إجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات ولايمكن منعه او اكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب بواسطة النظام المحاسبي أو نظام الرقابة الداخلية ، بمعنى أن المخاطر الرقابة قياس لتقديرات المراجع الاحتمالية أن الأخطاء (التحريفات) الزائدة عن المقدار المقبول في دورة أو جزء من المعاملات لن تمنع أو تكتشف بواسطة الرقابة الداخلية للعميل.

ويعتبر هذا الخطر دالة لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية ، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فعالية كان هناك احتمال عدم وجود أخطاء أو اكتشافها بواسطة هذا الهيكل أو كان معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل ، ونظرا للحدود اللازمة لأي نظام رقابة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذا الخطر.
ويتوقف تقدير المراجع لهذا النوع من المخاطر على قيامه باختبارات مدى الالتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالمنشأة محل المراجعة ، وفي حالة عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المراجع أن يفترض أن المخاطر الرقابة مرتفعة

ومن هنا فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابة لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب ، وإنما يتوقف أيضا على قوة اختبارات مدى الالتزام ، وعلى نتيجة تلك الاختبارات ، فإذا كانت النتائج إيجابية فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابة يقل ، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المراجع للمخاطر الرقابة سوف يرتفع.

وتشترك المخاطر الرقابة مع المخاطر الملازمة في أن كليهما لا يتوقف على المراجع وإنما يعتمد على المنشأة محل المراجعة.

عوامل تقييم مخاطر الرقابة :

يقوم المراجع عند تقييم مخاطر الرقابة بالأخذ بالاعتبار العوامل المتعلقة بملائمة وفعالية النظم المحاسبية ونظم وبيئة وإجراءات الرقابة الداخلية ومن الأمثلة على هذه العوامل ما يلي:

- اعتماد خطط وأهداف إستراتيجية ومتابعة تحقيقها.
- استخدام الموازنات التقديرية بشكل محكم ومراقبة وتحليل الانحرافات.
- توظيف المراجعة الداخلية بشكل فعال.
- فعالية أداء مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- الهيكل التنظيمي للمنشأة وطرق إناطة الصلاحيات والمسؤوليات0
- الفصل بين الوظائف وتحديد المسؤوليات.
- السيطرة على تطبيقات وبيئة نظم معلومات الحاسوب.
- تنفيذ المعاملات حسب القرارات العامة أو الخاصة للإدارة .
- وجود أنظمة محاسبية سليمة.
- التسجيل الفوري للمعاملات والأحداث بالمبلغ الصحيح وفي الحسابات الملائمة وفي الفترة المالية التي تعود لها.
- تقييد الوصول إلى البيانات والسجلات إلا بتفويض من الإدارة.
- إجراء عمليات جرد دورية للأصول والمخزون والنقدية واتخاذ الإجراءات الملائمة حيال أية فروقات .
- إعداد المطابقات لحسابات البنوك والذمم بشكل دوري .
- استجابة الإدارة للتوصيات المتعلقة بتحسين نظم الرقابة الداخلية.
- فعالية إجراءات المتابعة اللازمة لاتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- تشجيع واهتمام إدارة المنشأة باقتراحات العاملين.

العلاقة بين مخاطر الرقابة والمخاطر الملازمة :

تتشابه مخاطر الرقابة و المخاطر الملازمة في أن كليهما لا يتوقف على المراجع وإنما يعتمد على المنشأة محل المراجعة،كما أن رد فعل الإدارة لحالات المخاطر الملازمة غالبا ما يكون بتصميم نظام رقابة داخلية يمنع أو يكتشف ويصحح الأخطاء الجوهرية ، ولذا فإن المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة، تكونان في حالات كثيرة، ذات علاقة متبادلة ووثيقة،وفي مثل هذه الحالات ،قد تحدد تلك المخاطر بشكل أفضل في حال عمل تقدير مشترك لهما ،نظرا لأن تقديرهما بشكل منفصل، قد ينشأ عنه احتمال الوصول إلى تقدير غير مناسب للمخاطر.

ثالثا : مخاطر الاكتشاف :

وهي المخاطر المتمثله في أن إجراءات المراجعه قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجه مؤداها عدم وجود خطأ أو تحريف في أحد الارصده أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا إجتمع مع أخطاء في أرصده أخرى أو نوع آخر من المعاملات.

بمعنى أنها المخاطر التي بمدى كفاءة المراجع وفعالية إجراءات المراجعة في اكتشاف الأخطاء ، حيث يمكن تعريف مخاطر الاكتشاف بأنها "المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات ، في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجودا ويكون جوهريا إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات .

وتعد مخاطر الاكتشاف دالة لإجراءات المراجعة وتطبيقها بواسطة المراجع ، وينتج هذا الخطر جزئيا من حالة عدم التأكد التي تسود عملية المراجعة عندما لا يقوم المراجع بالفحص الشامل للعمليات ، كما أن مثل هذا الخطر قد يوجد حتى لو قام المراجع بالفحص الشامل ، فقد تكون حالات عدم التأكد ناتجة من استخدام المراجع لإجراءات غير ملائمة أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة أو التفسير الخاطئ لنتائج المراجعة ، مع ملاحظة أن ظروف عدم التأكد الأخرى يمكن تخفيضها إلى مستوى يمكن التغاضي عنه من خلال التخطيط والإشراف الكافي والقيام بإنجاز عملية المراجعة وفقا لمعايير رقابة جودة الأداء المناسبة ، وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما :

الأول : المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية ، ويسمى " مخاطر المراجعة التحليلية ".

الثاني : المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى "مخاطر المراجعة التفصيلية".

وتختلف مخاطر الاكتشاف عن كل من المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابه في كونها تتوقف على إجراءات المراجعة التي يستخدمها المراجع ومن ثم يمكن التأثير عليها من خلالها ، كما يمكن القول بصفة عامة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وكلٍ من المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية ، فكلما انخفضت درجة المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابة التي يعتقد المراجع بوجودها زادت مخاطر الاكتشاف التي يتحملها المراجع ، وعلى العكس فإنه كلما زادت درجة المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابة انخفضت مخاطر الاكتشاف التي يتحملها المراجع .

مكونات مخاطر الاكتشاف

أ ـ مخاطر المراجعة التحليلية :

وتتمثل بمخاطر فشل إجراءات المراجعة التحليلية(تحليل النسب والاتجاهات الهامة والتحري عن البنود غير الطبيعية) في اكتشاف الأخطاء المادية أو المخالفات الشاذة (اختلاس ، تلاعب ، إساءة الإفصاح) والتي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية ، وتنتج هذه المخاطر من العوامل التالية:

- أن تكون البيانات التي تم الحصول عليها لتحديد القيمة المتوقعة للأرصدة غير سليمة ، أو غير مناسبة .
- عدم دقة القيم المتوقعة بسبب عدم مناسبة النموذج المستخدم في التنبؤ .
- فشل المراجع في تمييز الانحرافات غير العادية عن الانحرافات العادية عند مقارنة القيم المتوقعة مع القيم الفعلية المسجلة في حسابات المنشأة ، وقد يعود ذلك إلى فشل المراجع في استخدام النموذج المناسب لتحديد مادية الانحراف.
- فشل المراجع في الحصول على التفسير الصحيح للانحرافات وفشل الفحص الإضافي في تحديد سبب الانحراف ، و احتمال الوصول إلى نتائج غير سليمة.

ب- مخاطر الاختبارات التفصيلية:

وتتمثل بالمخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية (فحص تفاصيل العمليات والأرصدة) في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ، أي تتعلق بفشل المراجع في اكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات الشاذة باستخدام هذه الإجراءات.

ج- مخاطر الفحص بالعينة :

وهي المخاطر التي تنشأ من احتمال أن يكون استنتاج المراجع على أساس العينة ، مختلفا عن الاستنتاج الذي كان يمكن الوصول إليه فيما لو قام بتطبيق نفس إجراءات المراجعة على جميع المفردات المكونة لمجتمع البيانات أو البنود محل المراجعة.
وتنشأ هذه المخاطر إما لعدم كفاية العينات التي يتم فحصها، أو لسوء اختيار تلك العينات وعدم تمثيلها لمجتمع البيانات أو البنود محل المراجعة.

العلاقة بين مخاطر الاكتشاف ومخاطر المراجعة الأخرى:

يؤثر تقييم المراجع للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة على طبيعة وتوقيت ومدى تلك الإجراءات والتي يتم القيام بها لتقليل مخاطر الاكتشاف، وبالتالي تقليل مخاطر المراجعة، إلى مستوى منخفض ومقبول. لذا، فعلى المراجع دراسة المستويات التقديرية للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لغرض تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية التي يتم القيام بها.

وهناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وكل من المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة ، فكلما كانت درجة المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة التي يعتقد المراجع بوجودها مرتفعة،فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة لغرض تقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول ، وعلى العكس عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة منخفضة ، يستطيع المراجع قبول مخاطر اكتشاف مرتفعة، مع استمرار تقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول .

العلاقة بين مخاطر المراجعة وأدلة إثبات المراجعة :

- هناك علاقة عكسية بين مخاطر المراجعة ومدى أدلة الإثبات التي يتعين التخطيط لها لتدعيم رأي المراجع،فكلما انخفض مستوى مخاطر المراجعة المقبول زاد مقدار أدلة الإثبات اللازمة لتدعيم هذا التأكيد،أما على مستوى مكونات المراجعة ،فأنه كلما انخفض المستوى المقبول لمخاطر الاكتشاف

المحدد لتأكيد معين بواسطة المراجع زاد مقدار أدلة الإثبات المطلوبة لتنفيذ مخاطر الاكتشاف عند هذا المستوى والعكس صحيح.

- عندما تكون تقديرات المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة ، فإن المراجع يحتاج إلى دراسة فيما إذا كانت الاختبارات الجوهرية تستطيع توفير أدلة إثبات كافية ومناسبة لتخفيض مخاطر الاكتشاف، وبالتالي تخفيض مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول، وعندما يقرر المراجع بأن مخاطر الاكتشاف المتعلقة بتأكيدات البيانات المالية لرصيد حساب مهم أو مجموعة من المعاملات لا يمكن تخفيضه إلى مستوى مقبول، فإن على المراجع إبداء رأي متحفظ أو الامتناع عن إبداء الرأي.

- عند تحديد أدلة الإثبات الملائمة لدعم أي نتيجة حول مخاطر الرقابة ، قد يراعى المراجع أدلة الإثبات التي حصل عليها في المراجعة السابقة ، وفي حالة التكليف المستمر فإن المراجع سوف يكون مطلعا على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية ، من خلال عمله السابق لكنه سيحتاج إلى تحديث معرفته التي حصل عليها ودراسة الحاجة إلى الحصول على أدلة إثبات أخرى لأي تغيير في الرقابة ، وقبل الاعتماد على إجراءات تم العمل بها في مراجعة سابقة، على المراجع أن يحصل على أدلة إثبات تدعم هذا الاعتماد ، وعلى المراجع الحصول على أدلة إثبات بطبيعة وتوقيت ومدى أي تغييرات في النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة حدثت منذ العمل بتلك الإجراءات، وتقدير تأثيرها على الاعتماد المقرر من المراجع ، وكلما كان الوقت الذي مضى منذ العمل بالإجراءات السابقة أطول كلما كانت نتيجة الثقة بها أقل.

ويعرف دليل الاثبات بأنه:

- الوسيلة أو الشكل المادي الذي تأخذه قوة الإقناع في إثبات الحقيقه الواقعية او المحاسبية.

- عبارة عن معلومات كافيه ومعقوله ووثيقة الصله بموضوع الرقابه، تجمع بهدف جعل المدقق ينتهي إلى رأي منطقي يدعم نتائج الرقابه

أهمية دليل الاثبات:

- جوهر عملية الرقابة وعمودها الفقري
- تاييد راي المرجع
- توفر اساس سليم ومقنع لمصداقية التقرير
- دليل بذل العناية المهنية
- تعزيز وتأكيد نتائج الرقابة.
- توفير معلومات لتهيئة التقارير.
- إثبات تطبيق المدقق لمعايير الرقابة.
- تيسير عملية البرمجة والإشراف.
- تأهيل المدقق مهنيا.
- التأكد من إنجاز مهمة الرقابة.

خصائص دليل الاثبات :

1 ـ أن يكون كافيا :

- فمثلا إذا خلصت مهمة الرقابة إلى أن بطء أداء الجهة (وبالتالي ارتفاع تكاليف الأداء) يرجع إلى تأخير مصادقة السلطات المكلفة بالمالية على ميزانيتها، فإدراج مثال واحد عن التأخير في المصادقة على الميزانية لا يمثل دليلا كافيا لدعم نتيجة الرقابة.

- كذلك وجود حواسيب آلية ليس دليلا كافيا لاستنتاج أن الجهة محل التدقيق تستعمل الأساليب المعلوماتية في أدائها.

2 – أن يكون ملائما

- فمثلا الوصف المصحوب برسومات وصور لمستودع تخزين يكون دليلا غير ملائم لتدعيم استنتاج المدقق بوجود حالات العجز والزيادة.

- بينما تمثل ملفات الموظفين دليلا ملائما لتدعيم استنتاج المدقق بأن مؤهلات الموظفين غير ملائمة مع طبيعة الأعمال المكلفين بإنجازها.

3 – أن يكون معقولا

- فمثلا عند تحديد حجم العينة، يجب على المدقق أن يختارها بحيث لا تكون أكبر من اللازم فترتفع بذلك تكاليف المراجعة وأن لا تكون العينة أصغر من اللازم بحيث تشمل احتمال إبداء رأي أو ملاحظة غير صحيحة أوغير مبررة.

وبالتالي يمكن تصنيف أدلة الإثبات من حيث الكفاية والملائمة والمعقولية من حيث أن:

- أدلة الاثبات من المصادر المباشرة أكثر كفاية وملائمة من ادلة الاثبات من المصادر غير المباشرة.
- ادلة الاثبات من المصادر المستقلة عن الجهة الخاضعة للرقابة أكثر كفاية وملائمة من ادلة الاثبات المحصلة من داخل الجهة.
- أدلة الاثبات المحصلة في ظل وجود أنظمة رقابة داخلية ذات كفاءة وفاعلية أكثر كفاية وملائمة من أدلة الاثبات المحصلة في ظل عدم وجود أنظمة رقابة داخلية أو في ظل وجودها وعدم كفاءتها وفاعليتها.
- أدلة الاثبات الموثقة أكثر كفاية وملائمة من أدلة الاثبات الشفهية.
- أدلة الاثبات الاصلية أكثر كفاية وملائمة من أدلة الاثبات المنسوخة.

طرق جمع الأدلة:

- الفحص المستندي والفني والمحاسبي
- المصادقة
- الإجراءات التحليلية
- المقابلات
- الاستعانة بخبير
- الملاحظة المباشره
- المقارنات
- الاستفسارات أو الاستقصاءات
- الجرد الفعلى
- الشهادات.
- التحليلات الفنيه
- أنواع أدله الاثبات

أنواع أدله الاثبات:

- الدليل المادي
- دليل الشهود
- الدليل المستندي
- الدليل التحليلي

مصادر الأدلة :

- مستندات من الجهة الخاضعة للرقابة : فأثناء القيام بفحص الدفاتر والسجلات المحاسبية يقوم المدقق بفحص العديد من المستندات التي تعمل بمثابة دليلا على إجراء التدقيق وربما تكون هذه المستندات أصلية أو صور إعتمادا على أهميتها .

- تقرير المدقق الداخلي : ربما يكون المدقق الداخلي قد تعرف على حالات إنحراف عن الإجراءات الطبيعية المطبقة .

- المقابلات الشخصية : يمكن للمدقق أن يحصل على معلومات هامة من مختلف الموظفين الحكوميين لأنهم ربما يكونوا قد لاحظوا قصور في الضوابط الرقابية الداخلية من جانب المدرين وتصرفات تلاعبية إرتكبها موظفون آخرون . وتفيد المقابلات الشخصية في الكشف عن الإفادات الجوهرية غير الصحيحة التي يسببها التلاعب أو الفساد .

- التفتيش / الملاحظة : يستطيع المدقق أن يلاحظ احتمال وجود تلاعب أو فساد من خلال فحص تقارير التفتيش / الملاحظة / الجرد الفعلي (مثل مستندات مزورة ، بضائع غير موجودة أو جودتها متدنية) وإذا اعتمد المدقق على الملاحظة الفعلية لدعم نتائج التدقيق فإنه يجب أن يكون ذلك مدعوما بالأدلة المستندية المناسبة .

- قوائم الإستقصاء : يجوز للمدقق جمع معلومات هامة ومفيدة وذلك باستخدامه قوائم الاستقصاء .

- المصادقات : يقوم المدقق أحيانا بالحصول على المعلومات مباشرة من أطراف أخرى ذات علاقة (مثل مصادقات الأرصدة البنكية من البنوك ومصادقات الأرصدة المدينة من المدنيين ....) وإذا لم تتطابق الأرصدة الواردة من تلك الجهات مع تلك

المثبوتة بالدفاتر والسجلات المحاسبية فإنه يتعين على المدقق مراجعتها بالتفصيل لمعرفة أسباب الإختلافات .

- نتائج المراجعة التحليلية : يقوم المدقق بتحليل المعلومات المالية وغير المالية وهو تحليل يمكن أن يشير إلى وجود إتجاهات غير طبيعية ، ويحتاج المدقق في هذه الأحوال إلى التركيز على جوانب معينة .

- آراء الخبراء : يجوز للمدقق ن يستعين بآراء الخبراء إذا ساوره الشك في حالة ما ، ويصبح رأي الخبير دليلا يستطيع المدقق أن يعتمد عليه عند تقييمه لقيمة التلاعب أو الفساد .

صعوبات ومعوقات تقييم مخاطر المراجعة:

تواجه عملية تقييم مخاطر المراجعة وتقديرها بشكل دقيق صعوبات ومعوقات عديدة إضافة إلى تلك الصعوبات المتأصلة بمكوناتها ،مما يترتب عليها إجراء اختبارات جوهرية على أسس غير مدروسة وعدم إعطاء الأهمية للحسابات التي تتضمن المخاطر ، وكذا احتمال تضمن الجوانب التي يتم مراجعتها بعض الأخطاء المادية ، الأمر الذي يتعين معه ايلاء هذه الصعوبات والمعوقات أهمية خاصة وبذل الجهود اللازمة وإيجاد السبل الكفيلة بالتغلب عليها، وفيما يلي بيان بأهم أوجه وجوانب تلك الصعوبات والمعوقات:

- عدم الإلمام الكامل بأدلة وقواعد المراجعة .

- عدم توفر المعرفة الفنية والخبرة الكافية لدى للمراجع .
- عدم مواكبة التطورات في أساليب وتقنيات المراجعة .
- عدم توفير برامج تدريبية كافية حول مخاطر المراجعة.
- عدم كفاية عدد أعضاء فريق عمل المراجعة في المهمة التي يكلفون بها مما يترتب عليه عدم الالتزام بكافة متطلبات خطط وبرامج المراجعة.
- عدم تجانس أعضاء فريق عمل المراجعة.
- عدم تضمين خطط وبرامج المراجعة جزء خاص بتقييم المخاطر والخطوات التي يتعين إتباعها في التقييم.
- عدم تفهم طبيعة ونشاط وبيئة عمل الجهة محل المراجعة .
- عدم وجود توثيق كاف لتقييم نظام الرقابة والضبط الداخلي في ملفات المراجعة الدائمة مما يستلزم إعادة تقييمها في كل مهمة ، بدلا من الاعتماد على تلك النتائج والاكتفاء بمراجعة التغيرات عليها خلال الفترة محل المراجعة والتحقق من عمل الضوابط وتركيز المراجعة على جوانب أخرى

- عدم وجود فهم واضح لطبيعة اختصاصات وصلاحيات المراجع لدى المنشأة أو الجهة محل المراجعة مما يعيق عملية الحصول على المعلومات والبيانات.
- عدم توفر بيئة ومناخ مناسب للعمل مما يؤدى إلى إعاقة المراجعة.

كيف يمكن معالجة او مواجهة المخاطر ؟

عادة ما تواجه الادارة العديد من المخاطر وبمستويات مختلفة ومن مصادر مختلفة وتتبنى الادارات العديد من الآليات والطرق لمواجهة هذه المخاطر والتعامل معها ومن بين هذه الطرق ما يلي:

- تجنب المخاطر , على سبيل المثال : عدم الاستثمار في الأسهم والسندات وفي المقابل يعني هذا تفويت فرص العوائد الكبيرة والمجزية , كذلك عدم القيام بتطبيق نظام معين جديد غير مختبر وليكن نظام ادارة وحساب التكاليف وهذا ايضا يعني فوات الاستفادة من الوفورات الكبيرة التي قد تتحقق وهكذ .

- تحويل المخاطر , على سبيل المثال : عن طريق التأمين اي تقوم احدى الجهات بالتأمين على الاصول المملوكة لها ضد السرقة والحريق والكوارث او التأمين على الواردات او التأمين على هامش الخسائر

- والتحوط , على سبيل المثال : تقييم بعض الاصول على اساس القيمة الاقل ولتكن المخزون اوبضاعة اخر المدة يتم تقييمها على القيمة الاسمية او القيمه السوقية ايهما اقل وكذلك التحوط في حساب نسبة التداول بقسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة بحيث تتحول الى حساب نسبة السيولة وهي تساوي ناتج قسمة الاصول المتداولة (مطروحا منها قيمة المخزون) على الخصوم المتداولة ويمكن ايضا ان تحطاط اكثر بأن تتحول الى نسبة السيولة السريعة وهي ناتج قسمة الاصول المتداولة (مطروحا منها قيمة المخزون والمدينين وقيمة الاسهم) على الخصوم المتداولة .

- السيطرة على المخاطر او التقليل منها , وفي هذه الطريقة يتم مواجهة المخاطر والسيطرة عليها او التقليل منها ومثال ذلك الاخطاء التي تحدث نتيجة اداء الاعمال بالطرق اليدوية فهنا يمكن للادارة السيطرة على هذه الاخطاء والقضاء عليها عن طريق احلال العمل بالحاسب الالي ولكن ربما تنتج هنا اخطاء اخرى تتعلق بنظم التشغيل ومخاطر الاختراق وغيرها .

- التكيف مع المخاطر , وهي الطريقة التي تكون فيها الادارة متقبلة لمستوى معين من المخاطر ومتكيفة معها وتعبرها من الامور التي لا بد من حدوثها وانها تمثل وضع طبيعي يتناسب مع طبيعة النشاط الذي تقوم بممارسته وهو ما يسمى احيانا بمدأ شهية المخاطر .

- ترشيح المخاطر , وهي الطريقة التي تقوم الادارة فيها بغربلة المخاطر او التخفيف من آثارها بحيث تتحمل اقل التبعات التي تحدثها هذه المخاطر وعادة ما يتم ذلك من خلال ايجاد اكثر من بديل للتعامل معها .

- إيجاد عمليات مبرمجة , اي ايجاد إجراءات تسمح بالتعامل مع المخاطر المختلفة وخطوات مبرمجة تخفف من أثر نتائج أو احتمالات المخاطر ومن ذلك ايضا تصميم انظمة تلقائية التشغيل تستطيع ان تمارس وظائفها في الحالات التي تستدعي ذلك او انظمة مصممة لمعالجة ومواجهة الاحداث التي تشكل مخاطر للادارة ومنها انظمة الرقابة الداخلية .

الخلاصة

يمكن القول أنه لا يمكن لأي لنظام رقابة داخلية أيا كانت جودة تصميمه ، أن يوفر للإدارة ضمانا مطلقا بشأن إنجاز وتحقق أهداف المنشأة اي أن ما يمكن للرقابة الداخلية تحقيقه يتمثل فقط في مستوى معقول من الضمان او التأكد . وذلك لأن المخاطر لا يمكن أن تساوي صفر وكون العلاقه بين الضمان والمخاطر هي علاقة عكسيه فهذا يعني اذا أن الضمان لا يمكن أن يساوي 100٪ , وعلى المدقق أن يكون مستعدا لتحمل ومواجهة هذه المخاطر مهما كانت نتائج تقييمه للأنظمه وحكمه عليها بالجوده , فالجوده هنا نسبيه وهي تعني أن كل نظام يحمله في داخله مخاطره , فمثلا لو وضعت الادارة انظمة لمواجهة المخاطر التي تنتج نتيجة العمل اليدوي من الخطأ والنسيان والسهو والجهل من خلال تبني انظمة آليه فإن هذه الانظمه بنفسها قد تحل تلك المخاطر ولكنها تأتي بمخاطرها مثل مخاطر الاختراق والسرقه والتلصص أو عطل الاجهزه وتعقدها وحاجتها الى الصيانه المستمره وغير ذلك من المخاطر .

مخاطر المراجعة في معايير الرقابة المالية

هدف الوحدة التدريبية

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركين من معرفة أسلوب تناول معايير المراجعة الدولية والمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لمخاطر المراجعة ومكوناتها وإجراءات تقييمها والاستجابة لها.

نظرة عامة

لقد أعطت معايير الرقابة في القطاع التجاري عناية كبيرة بمخاطر المراجعة، وأفردت لها مساحة واسعة من التفاصيل ، شملت تعريف المخاطر، ومكوناتها، وما يقتضي على المراجع اتخاذه من إجراءات لتقييم تلك المخاطر وتخفيض مستوياتها ، وإجراءات تقويم بيئة العمل ونظم المراقبة الداخلية في المنشأة ، وما يرتبط بذلك من تعريف الأهمية النسبية ، وكذلك تعريف الغش والخطأ في المراجعة.

أمّا في القطاع الحكومي، فإن معايير الرقابة الصادرة عن بعض المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية في هذا القطاع ، لم تعتن كثيرا بموضوع مخاطر المراجعة كمعيار مستقل ، وبشكل مباشر.

ولغرض إلقاء الضوء على مخاطر المراجعة في معايير الرقابة المالية، سوف نعرض موقع هذه المخاطر في كل من معايير المراجعة الدولية الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ، وكذلك في معايير المراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، كمثال لموقع المخاطر في معايير الرقابة المالية في القطاع التجاري ، كما سنعرض ما أشير لهذه المخاطر ضمن المعايير الرقابية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي INTOSAI) .

أولا: مخاطر المراجعة في معايير المراجعة الدولية (IFAC):

تضمنت معايير المراجعة الدولية ، المعيار رقم (315) تحت عنوان "فهم المنشأة وبيئتها ، وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية." وقد تضمن هذا المعيار، الفقرات الرئيسية الآتية : مقدمة , وإجراءات تقييم المخاطر ومصادر المعلومات الخاصة بالمنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية , وفهم المنشأة وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية , وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية , والتوثيق

كما تضمن المعيار ثلاثة ملاحق ، بشأن: فهم المنشأة وبيئتها، عناصر الرقابة الداخلية ، والظروف والأحداث التي قد تدل على مخاطر أخطاء جوهرية .

1ـ تضمنت مقدمة المعيار المشار إليه ، هدف المعيار من حيث ضرورة قيام المراجع بإجراء تقييم للمخاطر على مستوى البيانات المالية وأدلة الإثبات ، على أساس تفهم المنشأة وبيئتها ونظم المراقبة الداخلية فيها، وذلك لغرض إجراء تخطيط سليم لعملية المراجعة وتحديد الخطوات الضرورية التي يقتضي اتباعها لكشف الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ، وتحديد الأهمية النسبية لتلك الأخطاء بناءً على حكم المراجع المهني .

2ـ تتطلب فقرة إجراءات تقييم المخاطر، قيام المراجع بما يلي:

- **طرح الاستفسارات على إدارة المنشأة وجهات أخرى من داخل المنشأة أو خارجها .**
- **القيام بإجراءات تحليلية للبيانات والمعلومات التي يحصل عليها، لكشف أية دلالات غير عادية .**
- **الملاحظة والتفتيش ، ويشمل ذلك ملاحظة أنشطة وعمليات المنشأة ، وفحص المستندات والسجلات وأدلة الرقابة الداخلية، وقراءة تقارير الإدارة ومحاضر اجتماعات مجلس الإدارة ، والقيام بزيارات لمقر المنشأة ومرافقها المختلفة، وتتبع المعاملات خلال العمل الروتيني للمنشأة.**

3ـ بالنسبة لفقرة فهم المنشأة وبيئتها ، فإن هذه الفقرة تتطلب من المراجع فهم النواحي الآتية:

- **القطاع والعوامل التنظيمية والعوامل الخارجية الأخرى ، بما في ذلك إطار تقديم التقارير المالية المتبع في المنشأة.**
- **طبيعة المنشأة من حيث عملياتها ، وملكيتها ، ورقابتها ، وأنواع الاستثمارات فيها ، وهيكلتها ، وكيفية تمويلها ، والسياسات المحاسبية المطبقة لديها.**
- **فهم الأهداف والاستراتيجيات ومخاطر العمل التي يمكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية .**

- قياس ومراجعة الأداء المالي للمنشأة، ومقارنة ذلك بالأداء المالي لمنشآت أخرى مشابهة ، والاستفادة من ذلك في تقدير المخاطر وتحديد احتمالات وجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

4ـ تضمن المعيار شرحا تفصيليا حول فقرة فهم الرقابة الداخلية في المنشأة، وشمل ذلك العناصر الآتية:

- مفهوم الرقابة الداخلية.
- بيئة الرقابة.
- عملية تقييم مخاطر المنشأة.
- نظام المعلومات بما في ذلك إجراءات إعداد التقارير المالية والإبلاغ.
- أنشطة الرقابة ، مثل التفويض ، ومراجعة الأداء ، ومعالجة نظم المعلومات ، وفصل المهام.
- متابعة أساليب الرقابة، والإجراءات التصحيحية التي تقوم بها المنشأة استجابة لهذه المتابعة.

5ـ تضمنت فقرة تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية ، قيام المراجع بالإجراءات الآتية :

- تحديد وتقييم المخاطر عند تخطيط عملية المراجعة ، وكذلك أثناء تنفيذ التدقيق، وذلك على مستوى البيانات المالية ، وكذلك أرصدة الحسابات والمعاملات الأخرى .
- ربط المخاطر المحددة مع الأخطاء التي قد تحدث عند مستوى الإثبات .
- اعتبار ما إذا كانت المخاطر كبيرة ، بحيث تؤدي إلى خطأ جوهري في البيانات المالية.
- اعتبار احتمال أن ينجم عن المخاطر خطأ جوهري في البيانات المالية .

6ـ تنص فقرة (الاتصال مع أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة) من المعيار (315) المشار إليه ، ما يأتي:

"يجب على المدقق أن يجعل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة على معرفة بالسرعة الممكنة، وعند مستوى مناسب من المسؤولية ، بنواحي الضعف الجوهرية في تصميم أو تنفيذ الرقابة الداخلية التي نمت إلى انتباه المدقق."

وبالنسبة للقطاع الحكومي، يتم إبلاغ ملاحظات الجهاز الرقابي حول نقاط الضعف الجوهرية في نظام الرقابة الداخلية للجهة الحكومية ، أو إلى السلطة المناسبة في تلك الجهة أو لسلطة أخرى قد تحددها القوانين والتشريعات الحكومية .

7- فيما يتعلق بالتوثيق، نصّ المعيار (315) أن على المدقق توثيق ما يلي:

- المناقشة بين فريق المراجعة فيما يتعلق بحساسية البيانات المالية للمنشأة ، لإظهارها بشكل غير صحيح، بسبب الخطأ أو الاحتيال ، والقرارات الهامة التي تم التوصل إليها.
- العناصر الأساسية للفهم التي تم الحصول عليها فيما يتعلق بكل ناحية للمنشأة وبيئتها ، بما في ذلك العناصر المكونة للرقابة الداخلية، وذلك لتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية ومصادر المعلومات التي تم الحصول على الفهم منها، وإجراءات تقييم المخاطر.
- مخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها وتقييمها عند مستوى البيانات المالية ، وعند مستوى الإثبات.
- المخاطر المحددة، وعناصر الرقابة ذات العلاقة بتلك المخاطر.

ثانيا - مخاطر المراجعة في المعايير الرقابية للانتوساي:

تضمنت المعايير الرقابية الصادرة عن لجنة المعايير الرقابية بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)، أربعة أبواب رئيسية، وهي:

- المبادئ (المعطيات) الأساسية في الرقابة الحكومية.
- المعايير العامة في الرقابة الحكومية.
- المعايير الميدانية في الرقابة الحكومية.
- معايير إعداد التقارير في الرقابة الحكومية.

المعطيات الأساسية:

ويقصد بالمعطيات الأساسية والفرضيات والمبادئ المعقولة والشروط التي تسبق إعداد معايير الرقابة وتنقسم إلى 10 معايير هي :

1. قابلية تطبيق المعايير.
2. القرار أو الحكم الخاص بالجهاز.
3. المساءلة العامة.
4. مسئولية الإدارة.
5. إصدار القواعد.
6. إتساق القواعد (ثبات المبدأ المحاسبي).
7. وجود الرقابة الداخلية.

8. الإطلاع على المعلومات.

9. الأنشطة المراقبة.

10. تطوير تقنيات الرقابة.

ملاحظة:
تستعمل هذه المعايير في الرقابة على الأداء والرقابة المالية ورقابة المشروعية ،ويمكن إن نتعرف على هذه المعايير من خلال الشرح التالي:

- قابلية تطبيق المعايير :

ينص هذا المعيار على أنه يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يسعى إلى تطبيق معايير الانتوساي في جميع النقاط التى يراها مهمة.
ويوضح لنا هذا المعيار أن بعض المعايير قد لا يكون من الممكن تطبيقها على بعض أعمال الجهاز الأعلى للرقابة بما في ذلك تلك الأجهزة التي تأخذ صورة محاكم المحاسبات ولا على أعمال الأخرى فير أعمال الرقابة التي تقوم بها تلك الأجهزة ، لذا يجب على هذه الأجهزة وضع معايير التى يمكن تطبيقها على مثل هذه الأعمال بصفة تضمن من خلالها نوعية عالية وبشكل دائم.

- القرار أو الحكم الخاص بالجهاز:

ينص هذا المعيار على أنه يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يتخذ القرار اللازم بنفسه بالنسبة لجميع الأمور المختلفة التي تظهر أمامه أثناء القيام بعملية الرقابة.

ويوضح لنا هذا النصوص المحددة لسلطة الجهاز الأعلى للرقابة هي الأولى بالإتباع عند وجود تعارض بينها وبين معايير لرقابة والمحاسبة المتعارف عليها ، نتيجة لذلك لا يمكن لمعايير الرقابة الموضوعة من قبل الانتوساي ولا لأية معايير أخرى خارج الجهاز الأعلى للرقابة أن يكون آمرة أو أن تكون لها صفة التطبيق الإلزامي على الجهاز الأعلى للرقابة أو موظفيه ومع ذلك يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يقر بأن معايير الرقابة الموضوعة من قبل الانتوساي تمثل رأيا مجمعا عليه من المراقبين ، وتحاول أن تبق هذه القواعد كلما كانت منسجمة مع السلطة القانونية للجهاز الأعلى للرقابة المالية ، كما يجب على الجهاز أن يسعى جاهدا إلى إزالة أي تعارض كلما كان الأمر ضروريا لي يتبنى بعض هذه المعايير المرغوب بها .

➢ المساءلة العامة :

ينص هذا المعيار على أنه نتيجة للوعي العام المتزايد فإن المطالبة بتقرير المساءلة العامة على الأفراد أو الوحدات التى تدير الأموال العامة صارت أكثر وضوحا مما يبين ضرورة وضع إجراء الالزامية المساءلة.

ويوضح لنا هذا المعيار انه يجب أن ينظر إلى الإجراءات القانونية المتخذة من قبل الأجهزة العليا للرقابة على أنها جزء من المنطق الذي يحكم الأهداف العامة ، أو على أنها تؤدي إلى تحقيق الأهداف لعامة للوحدات التى تتم متابعتها من قبل هذه الأجهزة ، وبوجه خاص تلك الأهداف المتعلقة بالمسائل المحاسبية وعلى الجهات العامة تنفيذ واجبات المساءلة.

➢ مسؤولية الإدارة :

وهذا المعيار يقضى بان إعداد وتطوير نظم مناسبة للمعلومات والرقابة الداخلية والتقويم وإعداد التقارير ضمن الإدارة سوف يسهل عملية المساءلة وان الإدارة مسؤولية عن صحة وكفاية صيغة ومحتوى التقارير المالية والمعلومات الأخرى.
ويوضح لنا هذا المعيار ان واجب الوحدة محل المراجعة هو توفير معلومات تتعلق بموضوع الرقابة موثوق في صحتها ودقيقة وصحيحة وكافية أى ان على المراجعة ضمان صحة وكفاية التقارير المالية والبيانات المعبرة .

➢ اصدار القواعد :

وينص هذا المعيار بان تقوم السلطات المختصة بالتحقق من صدور قواعد محاسبية مقبولة بشأن إعداد التقارير المالية وإقفال الحسابات تتعلق بحاجة الإدارة الحكومية كما تقوم الوحدات الخاضعة للرقابة بوضع أهداف تفصيلية محددة وقابلة للقياس فضلا عن وضع أهداف كلية تتعلق بالأدلة.

يوضح لنا المعيار يوضح أمرين هما :

- أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة المالية أن تعمل مع الهيئات التى تضع القواعد المحاسبية للمساعدة في التأكد من وجود قواعد محاسبية ملائمة صدرت عن الإدارة الحكومية.
- أن توصى الأجهزة العليا للرقابة المالية الوحدات لرقابتها بان تضع أهدافا واضحة وقابلة للقياس.

- **اتساق القواعد: (ثبات المبدأ المحاسبي)**

يقضى هذا المعيار بأنه يجب أن يؤدي التطبيق المستمر لقواعد المحاسبة المقبولة إلى عرض دقيق للوضعية (لحالة) والنتائج المالية.

ويوضح لنا المعيار أنه يتوجب على الوحدة الخاضعة للرقابة بأن تجعل تصوفاتها مطابقة للقواعد المحاسبية حسب الظروف الملائمة فضلا عن ضرورة تطبيق مثل تلك القواعد بصفة مستمرة.

- **وجود الرقابة الداخلية:**

يقضى هذا المعيار على وجود نظام ملائم للرقابة الداخلية يقلل من خطر الأخطار والمخالفات ويوفر الضمان المعقول للإدارة تجاه تحقق أهدافها.
ويوضح لنا هذا المعيار انه يتوجب على الوحدة الخاضعة للرقابة بأن تضع نظما مناسبة للرقابة الداخلية للمحافظة على مواردها وأن تتحقق من أن أنواع الرقابة الداخلية قد وضعت في محلها الصحيح وأنها تعكل للمساعدة في تحقق من أن التصرفات المالية قد جاءت مطابقة للقوانين والأنظمة الموضوعة ورغم أن مسؤولية اتلوحدة وليس مسئولية المراقب، إلا أن هذا لا يعفى المراقب من تقديم الاقتراحات والتوصيات إلى الوحدة الخاضعة للرقابة إذا كانت أنواع الرقابة الداخلية غير ملائمة أو مفقودة.

- **الاطلاع على المعلومات:**

ينص هذا المعيار على أن يسهل القواعد التشريعية تعاون الجهات الخاضعة للرقابة بتوفير حق الاطلاع والمحافظة عليه بالنسبة لجميع المعلومات المتعلقة بموضوع ما واللازمة من أجل التقويم الشامل للانشطة محل الرقابة.
يضح لنا هذا المعايير انه يحق للجهاز الأعلى للرقابة الاطلاع على مصادر المعلومات والبيانات فضلا عن حق الاتصال بموظفي ومستخدمي الوحدة الخاضعة للرقابة، وذلك من أجل القيام بصورة مناسبة بالمسئولية الرقابية.

- **الأنشطة التي يتوجب مراقبتها:**

يقتضى هذا المعيار إن جميع أوجه نشاط الرقابة داخلة ضمن السلطة القانونية للرقابة المالية التى يمارسها الجهاز الأعلى للرقابة.

ويوضح لنا المعيار يوضح أمرين هما:

- أن النطاق الكامل للرقابة يتضمن الرقابة النظامية ورقابة الأداء.
- أنه مهما اختلفت اختصاصات وسلطات اجهزة الرقابة العليا فإن وظيفتها الأساسية هي دعم وتأييد المساءلة العامة خاصة ونحن نجد في بعض البلدان الجهاز الأعلى للرقابة على شكل محكمة المحاسبات كما في دول المغرب العربي التى تتبع النظام الفرنسي ، ومن الوظيفة القانونية تتطلب من محكمة المحاسبات أت تتأكد من أن كل شخص مخول بالتعامل بالأموال العامة عرضة للمساءلة أمامها ، وأن يكون خاضعا لاختصاصها القضائي.

➢ تطوير تقنيات الرقابة :

وينص هذا المعيار على أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تعمل على تحسين التقنيات اللازمة للقيام بمراقبة صحة وسلامة مقاييس الأداء.

ويوضح لنا هذا المعيار أن الدور الرقابي الواسع للمراقبين يتطلب منهم تحسين وتطوير تقنيات ومناهج جديدة لتقييم ما إذا كانت مقاييس الأداء التى تستعمل من قبل الوحدة الخاضعة صحيحة ومعقولة ويجب على المراقبين أن يستفيدوا من تقنيات ومناهج فروع العلوم الأخرى (الإحصاء ،الإدارة ،نظم المعلومات...) .

المبادئ العامة:

يتضمنه القسم عدة معايير تبين مؤهلات لمراقب أو الجهاز الاعلى للرقابة وذلك لكي يصبح من الممكن تنفيذ المهام المتعلقة بالقواعد الميدانية والمتعلقة بإعداد التقارير بكفاءة وفاعلية ، وهذه المعايير هي :

1. الاستقلالية.
2. تعارض الصالح.
3. الكفاءة.
4. العناية المهنية المناسبة (اللازمة).
5. المبادئ العامة الأخرى.

➢ الاستقلالية :

- الاستقلالية عن السلطة التنفيذية.
- الاستقلالية عن السلطة التشريعية.
- الاستقلالية عن الجهة محل المراقبة.

وينص هذا المعيار أن يكون المراقب والجهاز الأعلى للرقابة مستقلين عن السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والوحدة محل المراقبة كي يتمكن منهما من القيام بعملية الرقابة في حياد تام وموضوعية ، حيث إلا يكون هيئات الرقابة العليا خاضعة لتوجيه السلطتين التشريعية والتنفيذية.

➢ تعارض المصالح :

وينص هذا المعيار على أنه يجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تتجنب تعارض المصالح المراقب والوحدة الخاضعة للرقابة.

ويوضح لنا هذا المعيار أن نطاق السلطة القانونية للرقابة يحدد نطاق القواعد التي تطبيقها من قبل الجهاز الأعلى للرقابة ويجب على الجهاز الأعلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب وقوع المراقبين في فخ تضارب المصالح الحفاظ على الاستقلالية وموضوعيته.

➢ الكفاءة :

وينص هذا المعيار على أنه يجب أن يكون لدى المراقب و الجهاز الأعلى للرقابة الاختصاص أو الكفاءة المطلوبة.

ويوضح لنا هذا المعيار أهمية ان يكون لدى الجهاز الأعلى للرقابة المهارات والخبرات الضرورية من أجل الممارسة الفعالة لسلته القانونية ويجب أن يؤدي العمل الرقابي من خلال أشخاص تكون مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم منسجمة مع طبيعة ونطاق عمل الرقابة ضمانا لجودة العمل.

➢ العناية المهنية المناسبة :

وينص هذا المعيار على أنه يجب على المراقب والجهاز الأعلى للرقابة أن يمارسا العناية المهنية المناسبة وأن يهتم بمطابقة التصرفات مع معايير الانتوساي للمراجعة وهذا يتضمن العناية المناسبة في تحديد أدلة الإثبات وجمعها وتقومها وفي إعداد التقارير بشأن الملاحظات المكتشفة والنتائج والتوصيات.

➢ مبادئ عامة أخرى بشأن الأجهزة العليا للرقابة :

بموجب هذه القواعد العامة يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يتبنى سياسات وإجراءات معينه من أجل :

- استقطاب الموظفين ذوى المؤهلات المناسبة .
- تنمية العاملين وتدريبهم .
- إعداد الإرشادات وغيرها من التوجيهات والتعليمات المكتوبة بشان القيام بإعمال الرقابة
- دعم المهارات بأجهزة الرقابة العليا من خلال توفير المهارات القادرة والتوزيع السليم لهذه المهارات.

المعايير الميدانية في الرقابة :

تحديد هذه المعايير الإطار العام من أجل القيام بالعمل الرقابي وإدارته ، وقابليته للتطبيق على جميع انواع الرقابة وتتكون من :

1. التخطيط.
2. الإشراف والفحص.
3. دراسة وتقييم الرقابة الداخلية .
4. المطابقة مع القوانين والأنظمة.
5. أدلة الإثبات.
6. تحليل البيانات.

➢ التخطيط :

وينص هذا المعيار على أنه يجب على المراقب أن يخطط لعملية الرقابة بأسلوب يمكن من القيام برقابة ذات نوعية بحيث يتم تنفيذها بطريقة اقتصادية كفؤه وفعالة وفي الوقت المناسب .

- **الإشراف والفحص :**

وينص هذا المعيار على أن العمل الذي يؤديه موظفو الجهاز الأعلى للرقابة بأي مستوى وبأي مرحلة من مراحل الرقابة يجب أن يكون خاضعا لإشراف مناسب أثناء عملية الرقابة.

- **دراسة وتقويم الرقابة الداخلية:**

وينص هذا المعيار على أنه يجب على المراقب عند تحديد مدى ونطاق الرقابة أن يدرس ويقوم درجة الوثوق بأنظمة الرقابة الداخلية.

- **المطابقة مع القوانين والأنظمة :**

وينص هذا المعيار على إجراء اختبار لمدى مطابقة التصرفات أو العمليات مع لقوانين والنظم سارية المفعول عند القيام بعملية الرقابة كما يوجب على المراقب أن يضع تصميما للخطوات والاجراءات الرقابية لكي يوفر إثباتا معقولا وملائما وكافيا على وجود الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير المشروعة التى يتم تحريها والتى يمكن أن يكون لها تأثيرا ماديا ومباشرا على البيانات والقيم المالية الواردة في القوائم المالية أو على نتائج الرقابة.

- **دليل إثبات الرقابة :**

وينص هذا المعيار على أنه يجب الحصول على دليل إثبات كاف ومعقول وذي صلة بالموضوع ، لدعم الرأي والنتائج الصادرة عن المراقب بشأن الهيئة أو البرنامج أو النشاط أو الوظيفة محل الرقابة.

- **تحليل البيانات:**

وينص هذا المعيار على أنه يجب على المراقبين عند القيام بالرقابة المالية وغيرها من أنواع الرقابة الأخرى أن يحللوا البيانات للتثبيت من مراعاة قواعد المحاسبة بشأن إعداد التقرير المالي ويجب إجراء تحليل البيانات إلى الحد الذي يتم فيه الحصول على أساس معقول يساعد على إبداء الرأي في البيانات.

معايير إعداد التقارير:

1. **المعايير الشكلية.**
2. **المعايير المتعلقة بالمحتوى.**

ويقتضى معايير إعداد التقارير على أن يقوم المراقب في نهاية كل عملية رقابية بإعداد تقرير حسبما هو ملائم يضع فيه الملاحظات المكتشفة بصيغة مناسبة ويجب أن يكون محتواه سهل الفهم وبعيدا عن الغموض والالتباس ، ويتضمن المعلومات المؤيدة بأدلة الإثبات اللازمة .وعلى الجانب الأخر يجب على الجهاز الاعلى للرقابة ان يقرر بصورة نهاية الإجراء الواجب اتخاذه بالنسبة للممارسات الاحتيالية أو المخالفات الخطرة المكتشفة من قبل المراقبين .

- **المعايير الشكلية :**
  - **العنوان**

وينص ها المعيار على أن التقرير يجب أن يكون مسبوقا بعنوان مناسب يساعد القارئ على أن يتعرف على محتواه بشكل عام أو يميزه عن التقارير الأخرى .

  - **التوقيع والتاريخ :**

وينص هذا المعيار على أن التقرير يجب أن يكون موقعا ومختوما من قبل الجهاز الأعلى للرقابة و أيذكر التاريخ ليعلم القارئ أن المدقق اخذ بعين الاعتبار الحوادث أو النشاطات إلى ذلك لتاريخ.

- **المعايير الخاصة بالمحتوى:**
  - **بلوغ حد الكمال:**

وينص هذا المعيار على أن تكون الآراء ملحقة بالبيانات المالية المتعلقة بها ومنشورة معها ، ويجب أ، أتقدم تقارير المراقب كما أعدت دون تغير من أجل حفاظ الجهاز الأعلى للرقابة على ألاستقلاليته ، كما يجب أن يكون الجهاز الأعلى للرقابة قادرا على تضمين تقاريره ما يراه مناسبا وهذا يؤدي ويساعد على بلوغ تقرير الرقابة المالية حد الكمال.

- **مادة الموضوع:**

وينص هذا المعيار على أن يكون التقرير محددا للبيانات المالية سواء المتعلقة بالرقابة المالية أو رقابة الأداء ويتضمن التقرير رأي الوحدة الخاضعة للرقابة والتاريخ والفترة التي تغطيها البيانات المالية والموضوع محل الرأي أو التقرير.

- **الأساس القانوني:**

وينص هذا المعيار على أن آراء وتقارير الرقابة المالية يجب أن يحدد التشريع أو أي تخيل يوفر سلطة القيام بالرقابة.

- **المطابقة مع المعايير والأنظمة المعمول بها:**

ينص هذا المعيار على آراء وتقارير الرقابة المالية يجب أن تشير إلى المعايير والأنظمة المتبعة في القيام بالرقابة وبذلك توفر للقارئ التحقق من أن الرقابة قد أجريت وفقا للإجراءات أو الأصول المقبولة بصفة عامة.

- **المطابقة مع القوانين:**

ينص هذا المعيار على ضرورة أن تعد تقارير الرقابة المالية وفقا للقوانين والأنظمة الخاصة بها والخاصة بالوحدة الخاضعة للراقبة وبالقوانين ذات العلاقة ، ومع ملاحظة أنه في حالات عدم المطابقة مع القوانين والأنظمة ، يجب على المراقبين الماليين ان يكونوا حذرين في وضع لاحظتهم بصورة ملائمة.

- **مراعاة الوقت المناسب:**

وينص هذا المعيار على أن التقرير الرقابة يجب أن يكون جاهزا في الوقت المناسب لكي يكون محققا للفائدة سواء للقراء أو للمستفيدين وخاصة أولئك الذين يجب أن يتخذوا إجراءا ضروريا.
وباستعراض ما ورد في هذه الأبواب الأربعة، يلاحظ بصفة عامة خلوها من المبادئ والأحكام المتعلقة بمخاطر المراجعة، حيث لم يرد ذكر المصطلح (مخاطر المراجعة) صراحة ، إلا ضمن البند (أ) من الفقرة (3-1-4) التي تتحدث عن خطوات تخطيط الرقابة ، حيث نص البند المذكور على "جمع البيانات حول الهيئة الخاضعة للرقابة وتنظيمها من أجل تقييم المخاطر وتحديد الأهمية).
وإذا كان ذكر (مخاطر المراجعة) لم يرد بشكل واضح وصريح، فإن ذلك لا يعني أن المعايير الدولية للرقابة الحكومية قد أغفلت مضمون المفاهيم والأهداف والإجراءات الخاصة بموضوع مخاطر المراجعة ، حيث جاءت تلك المعايير على العديد من القواعد

والضوابط التي أوجبتها على جهاز الرقابة بغرض التوّصل إلى إصدار رأي حول التقارير المالية ومدى التزام الجهات الخاضعة للرقابة بالقوانين والتشريعات والضوابط والمعايير المعتمدة في الدولة، كما شمل باب المعايير الميدانية العديد من الإجراءات التي تضمن حصول الجهاز الرقابي على أدلة إثبات كافية تعزز قدرته على إبداء رأي مناسب بشأن نتائج المراجعة، وكذلك تمكينه من كشف الغش والأخطاء في العمليات المالية والمحاسبية لدى الجهة الحكومية.

ونشير هنا بإيجاز إلى بعض الإجراءات ضمن المعايير الميدانية ، والتي تتطابق مع مضمون الإجراءات التي يتطلبها معيار مخاطر المراجعة :

1. على المدقق أن يخطط للعلمية الرقابية بطريقة تضمن إجراء رقابة ذات جودة عالية بصورة اقتصادية وفعالة وذات كفاءة وفي الوقت المناسب.
2. ينبغي الإشراف بصورة مناسبة على عمل الموظفين الرقابيين في كل مستوى وفي كل مرحلة أثناء العملية الرقابية.
3. على المدقق أن يدرس ويقيّم مصداقية المراقبة الداخلية عند تحديد مدى الرقابة ونطاقها.
4. على المدقق أن يصمّم خطوات المراجعة ليؤمن بصورة معقولة اكتشاف الأخطاء والمخالفات والأفعال غير القانونية والتي يكون لها تأثير هام ومباشر على مبالغ البيانات المالية.
5. وفي شرح مبدأ تخطيط العملية الرقابية ، تضمنت معايير الرقابة الحكومية الدولية عدّة قواعد وإرشادات من بينها :

(أ) ينبغي أن يعطي الجهاز الأعلى للرقابة الأولوية لجميع المهام التي يجب القيام بها قانونيا، وأن يقيّم الأولويات بالنسبة إلى المجالات الاجتهادية ضمن مهمة الجهاز الأعلى للرقابة.

(ب) عند التخطيط لعملية رقابية ينبغي التعرّف على الجوانب الهامة للبيئة التي تعمل فيها الجهة الخاضعة للرقابة، وتفهم علاقات المساءلة، وتحديد أهداف العملية الرقابية والاختبارات الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، وكذلك التعرّف على النظم الرئيسية للإدارة وتقييم أوجه الضعف والقوّة فيها.

(ج) يجب تحديد أهمية المسائل التي ينبغي وضعها في الحسبان.

(د) يجب مراجعة نظم الرقابة الداخلية للجهة الخاضعة للرقابة وبرنامج عملها، وتقييم مدى الاعتماد على عمل المراجعين الداخليين للجهة.

(٥) تتضمن العملية الرقابية خطوات التخطيط التالية :-

- جمع البيانات حول الجهة الخاضعة للرقابة، وتنظيمها من أجل تقييم المخاطر وتحديد الأهمية.
- تحديد هدف العملية الرقابية ونطاقها.
- القيام بتحليل أولي لتحديد النهج الذي ينبغي إتباعه ومدى الاستفسارات التي سيتم إجراؤها لاحقا.
- إلقاء الضوء على المشاكل الخاصة المتوقعة عند التخطيط للعملية الرقابية.
- تحديد متطلبات المهمة الرقابية من الموظفين الفنيين لتنفيذ المراجعة.
- مراجعة الخطة أثناء التنفيذ ، ويمكن للجهاز الرقابي تعديل هذه الخطة إذا اقتضت نتائج التنفيذ ذلك.

2- تضمنت المعايير الدولية للرقابة الحكومية عدة قواعد وإرشادات في مواضع مختلفة ، مثل الإشراف والمراجعة ، والمطابقة مع بعض القوانين واللوائح ، وتوثيق إثباتات الرقابة ، وتحليل البيانات المالية ، وهذه القواعد والإرشادات تصب في مضمونها ومفاهيمها في موضوع مخاطر المراجعة وتحقيق أهدافها.

الخلاصة :

لقد أصبح من المهم أن يتم فهم منظومة مخاطر المراجعة من خلال المعايير التي تصدرها المنظمات الدوليه المهنيه العامله في مجال الرقابه الماليه لكي يتم الوصول الى فهم دقيق وواضح للإطار المفاهيمي المتعلق بإدارة كلا من المخاطر المالية ومخاطر المراجعه والتفريق بينهما من حيث المفاهيم والتعريفات والانواع والأبعاد الرقابية بضبط التصرفات المالية.

وقد ازداد الاهتمام الدولي والتشريعات والإرشادات والمعايير الصادرة من منظمة الأنتوساي لأجل الحد من تأثيراتها على مخرجات النظام المالي ومجابهة التحديات والصعوبات التي تواجه الإدارات التخطيطية والتنفيذية على سواء على مستوى رسم الإستراتيجيات الكلية ووضع الخطط والبرامج التنفيذيه والإجراءات التطبيقية من ناحية وكذلك لمساعدة الاجهزة لتطوير أدواتها وأساليبها لدراسة وتقييم هذه المخاطر كخطوة هامه ضمن خطوات وضع واعداد برنامج المراجعه لتحديد الاهمية النسبيه للبنود والمواضيع التي سيتم اختيارها في نطاق الفحص وتحديد العينه من حيث الحجم والنوع لكي ينتهي المدقق الى تقديم رأية الفني في القوائم الماليه بشكل صحيح وسليم.

تحديد المخاطر في إطار تخطيط المراجعة

هدف الوحدة التدريبية

في نهاية الجلسة سوف يتمكن المشاركين من إعداد خطة وبرنامج المراجعة وفقا لمخاطر المراجعة التي تم تحديدها وتقييمها حسب متطلبات المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

نظرة عامه

تقضي معايير وقواعد المراجعة بوجوب التخطيط لعملية المراجعة بصورة كافية لتحقيق اختيار إجراءات ملائمة بهدف الحصول على أدلة وقرائن مراجعة كافية كأساس لإبداء الرأي في البيانات المالية والأعمال التي يتم مراجعتها.

وحتى تتحقق الأهداف المرجوة من عملية التخطيط لابد من مراعاة العديد من العوامل عند إعداد خطة وبرنامج المراجعة وخصوصا تلك المتعلقة بتقييم مخاطر المراجعة وذلك لما لها من اثر في تحديد طبيعة ونطاق وإجراءات المراجعة على نحو يمكن من تقليل مخاطر المراجعة إلى حد أدنى مقبول ، وبشكل يساعد على تصميم إجراءات مراجعة تمكن من الحصول على أدلة كافية يبنى على أساسها تقويم ورأي المراجع في البيانات والأعمال التي يتم مراجعتها .

هذا وسيتم التطرق في هذه الجلسة إلى مفهوم وأهمية عملية تخطيط المراجعة ، والعوامل التي تحكمها، ومراحل وإجراءات تخطيط المراجعة اللازمة لتقييم المخاطر ، الاعتبارات الواجب مراعاتها في التقييم ، وإجراءات المراجعة استجابة للمخاطر المقيمة.

1ـ مفهوم وأهداف تخطيط المراجعة:

- يعني التخطيط للمراجعة وضع إستراتيجية عامة وطرق تفصيلية لطبيعة وتوقيت ونطاق المراجعة المتوقعة، وذلك من أجل تقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وتعتبر مرحلة التخطيط عنصرا شديد الأهمية في عملية المراجعة حيث تساعد في تحقيق الأهداف التالية :ـ

- تحديد أهداف المراجعة ونطاقها وطرق تحقيقها وتوقيت إجراءها.
- توجيه ومراقبة عملية المراجعة والتأكد من أن العناية الملائمة قد أعطيت للمجالات الهامة في عملية المراجعة.
- تحقيق التوازن بين الموارد والاحتياجات وتعزيز الكفاءة والفاعلية.
- التكليف المناسب للعمل لأعضاء فريق المراجعة وتسهيل توجيههم والإشراف عليهم.
- تشخيص وتحديد المخاطر المرتبطة بالمراجعة.
- تحديد إجراءات المراجعة اللازمة لتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض مقبول وبشكل يمكن تحقيق الأهداف المرجوة من عملية المراجعة.

- تتكون عملية التخطيط من مجموعة من الإجراءات تمكن من فهم طبيعة نشاط المنشأة ومخاطر الأعمال المحيطة بها وتقييم فعالية النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية ومما يساعد في تقدير مخاطر المراجعة وتصميم إجراءات مراجعة تمكن من تخفيض تلك المخاطر.

- حتى يتم تحقيق الأهداف المتوخاة من عملية التخطيط لابد من تنفيذ مراحلها وإجراءاتها بطريقة علمية ومنظمة، تطبق فيها مناهج المراجعة الحديثة،وتقنياتها ويراعى فيها المعايير والإرشادات التي تنظم أعمال إجراءات المراجعة في جهاز الرقابة أو مكتب المراجعة.

2ـ إستراتيجية المراجعة الشاملة :

- تقضي معايير المراجعة الدولية بضرورة وضع إستراتيجية شاملة للمراجعة يحدد فيها نطاق وتوقيت واتجاه المراجعة لتطوير خطة مراجعة أكثر تفصيلا ،ويراعى عند إعداد الخطة الشاملة العوامل التي ستحدد النواحي التي سترتكز عليها جهود فريق المراجعة ،وذلك كتحديد مستويات الأهمية النسبية والتحديد الأولي للنواحي التي قد توجد فيها مخاطر أعلى للأخطاء الجوهرية وتقييم مدى إمكانية الحصول على أدلة بفعالية الرقابة الداخلية وتحديد النواحي الهامة التي يتعين التركيز عليها.

- يتمثل التخطيط الاستراتيجي للمراجعة لدى جهاز الرقابة في إعداد خطة إستراتيجية تحدد مدتها وفقا لإجراءات التخطيط الخاصة بالجهاز المعني وعادة ما تكون هذه الخطة سنوية، وتشتمل على بيان بالجهات التي سيتم مراجعتها ومدة المراجعة المحددة لكل منها وطبيعة ونوع ونطاق المراجعة التي سيتم تغطيتها،ويراعى عند إعداد هذه الخطة عوامل عديدة منها :
  - عدد الجهات الخاضعة للرقابة ومدى توفر الكوادر اللازمة.
  - طبيعة الجهة ومدى كفاية وفعالية نظم الرقابة الداخلية فيها .
  - نتائج المراجعة السابقة ومدى ضرورة متابعة الملاحظات في مهمات تالية.
  - تحقيق التناسب الكمي والموضوعي بين موضوعات خطة المراجعة، وعدد ونوع المراجعين المتوفرين لتنفيذ هذه الخطة.
  - مراعاة المتطلبات القانونية، أو التوجيهات الصادرة عن السلطات التشريعية أو التنفيذية ذات العلاقة.

3ـ إجراءات التخطيط الأولية :

تقضي معايير وقواعد المراجعة أداء بعض الأنشطة في بداية عملية التخطيط للمراجعة ومن ضمن هذه الأنشطة والتي تنطبق على أعمال المراجعة التي يتم تنفيذها عن طريق الأجهزة الرقابية الحكومية ما يلي :ـ

أ ـ الامتثال للمتطلبات الأخلاقية والالتزام بالاستقلالية:

حيث تتطلب تلك المعايير والقواعد وجوب الامتثال للمتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك المهني من خلال الالتزام بالاستقلالية والأمانة والموضوعية عند التخطيط لمهمة المراجعة وتشكيل فريق العمل ، وذلك لضمان تنفيذ مهام المراجعة بحيادية واستقلالية وتجنب أية ظروف أو أحداث قد تؤثر بشكل عكسي على تخطيط وأداء عملية المراجعة وذلك لتقليل مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وتتمثل العوامل الرئيسية التي يتم مراعاتها في هذا المجال عند تشكيل فريق العمل بما يلي:

- عدم وجود نزاع أو تعارض مصالح بين أعضاء فريق العمل والجهة محل المراجعة.
- أن فريق العمل وعائلاتهم لديهم استقلال تام عن الجهة محل المراجعة.
- لا توجد أي ارتباطات مالية بين أعضاء فريق العمل والمنشأة.
- عدم وجود أعضاء من فريق العمل ممن كانوا من العاملين الرئيسيين لدى المنشاة .

ب- اختيار فريق عمل المراجعة :

عند اختيار فريق عمل المراجعة ،يتعين مراعاة العوامل المتعلقة بالامتثال للمتطلبات الأخلاقية وقواعد السلوك المهني الأخرى المشار إليها آنفا،وكذا عدد ونوعية ومقدرة أعضاء الفريق لأعمال المراجعة التي يكلفون بها.

ج- تحديد مدى الحاجة للاستعانة بخبراء متخصصين :

يتعين خلال مرحلة التخطيط الأولي للمراجعة تحديد مدى الحاجة إلى الاستعانة بخبراء من خارج مكتب المراجعة أو الجهاز الرقابي للقيام بتنفيذ أعمال المراجعة التي تستدعي طبيعتها وخصوصيتها الاستعانة بخبرات خارجية.

4- خطط المراجعة التفصيلية :

يتم إعداد خطة المراجعة قبل وقت كاف من بدء المهمة وتكون أكثر تفصيلا من إستراتجية المراجعة الشاملة ، وتعتبر بمثابة سجل للتخطيط والأداء المناسب لإجراءات المراجعة التي يمكن مراجعتها واعتمادها قبل أداء مزيد من إجراءات المراجعة ،وتشتمل خطة المراجعة بشكل عام على العناصر التالية:

أ- نبذة عن الجهة محل المراجعة :

وتتضمن اسم الجهة، الصفة القانونية، تاريخ الإنشاء ،طبيعة النشاط، الفروع والأقسام الرئيسية ومواقعها ، وأسماء المدراء والعاملين الرئيسيين.

□

ب- هدف المراجعة :

ويتم تحديد أهداف المراجعة تبعا لطبيعة المراجعة التي سيتم تنفيذها،ويراعى تحديد تلك الأهداف بشكل واضح لضمان تحقيقها بالشكل الأمثل.

ج- نطاق المراجعة :

ويتضمن تحديد الحسابات او الموضوعات التي سيتم مراجعتها ،والفترة الزمنية التي تشملها المراجعة ،ويراعى أن يكون نطاق المراجعة بشكل واضح بهدف تحقيق الأهداف المرجوة من المراجعة في ضوء الكادر المحدد لتنفيذ المهمة والمدة المخصصة له. كما يراعى عند تحديد الفترة الزمنية المخصصة لتنفيذ أعمال المراجعة ،طبيعة وحجم ،وتنوع نشاط الجهة، كفاءة وفعالية نظم الرقابة الداخلية ،ونتائج المراجعة السابقة.

د- مخاطر المراجعة المتوقعة :

يحتوى هذا الجزء على المخاطر المتوقعة على مستوى البيانات المالية وأرصدة الحسابات والعمليات بالمنشأة اعتمادا على نتائج المراجعة السابقة أو في ضوء ما يتوفر من

معلومات بشأنها من تاريخ المراجعة السابقة حتى تاريخ إعداد خطة المراجعة لأخذها بالاعتبار من قبل فريق عمل المراجعة في إطار تقييمهم الشامل لمخاطر المراجعة أثناء مهمة المراجعة.

هـ فريق عمل المراجعة :

يراعى عند تشكيل فريق عمل المراجعة عدد ونوعية ومقدرة أعضاء الفريق للعمل المطلوب وتوقيت زياراتهم الميدانية للجهة محل المراجعة، والطرق والأساليب والإجراءات التي سيتم إتباعها من قبل أفراد فريق المراجعة ، ومدى الإشراف اللازم عليهم في ضوء حجم وصعوبة الأعمال المكلف بها كل عضو من أعضاء الفريق.

و- مدة المهمة أو الجدول الزمني :

ويتضمن هذا الجزء مدة المهمة ، تاريخ مباشرة أعمال المراجعة، تاريخ انتهاء العمل الميداني، وتاريخ تسليم تقرير المراجعة.

5- متطلبات تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية :

يجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار مخاطر المراجعة عند تخطيط وتصميم إجراءات المراجعة للحصول على أدلة كافية يبني على أساسها تقويمه حول ما إذا كانت البيانات ككل قد تم عرضها بعدالة ،وبجب أن يأخذ تلك المخاطر على مستوى البيانات المالية وعلى مستوى أرصدة الحسابات وفئات العمليات، وفي سبيل تحقيق ذلك، يقوم المراجع بتنفيذ إجراءات التخطيط التي تمكنه من تشخيص وتقدير هذه المخاطر وتقليلها إلى حد مقبول وتتمثل هذه الإجراءات بما يلي:

1/5 دراسة وفهم طبيعة نشاط المنشأة :

يتعين على المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة دراسة وفهم الجوانب المتعلقة بطبيعة نشاط المنشأة محل المراجعة والبيئة المحيطة بها والعوامل المؤثرة عليها وبما يكفي لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية وتصميم وأداء إجراءات تستجيب طبيعتها وتوقيتها ومداها لتقييمات المخاطر ، وتتضمن تلك الجوانب التي يتعين دراستها وفهمها:

- الهيكل التنظيمي
- طبيعة عمل المنشأة والصناعة التي تعمل بها وخدماتها أو منتجاتها الرئيسية والبيئة التي تعمل فيها.
- القوانين والتشريعات التي تنظم أعمال المنشأة.
- هيكل رأس المال ،ومصادر الدخل الرئيسية.
- عملاء المنشاة أو الجهات التي تقدم إليها الخدمات.

2/5 تقييم المخاطر المحيطة بأعمال المنشأة :

يتعين الحصول على فهم لأهداف المنشاة والاستراتيجيات التي تضعها لتحقيق هذه الأهداف ولمخاطر العمل المتعلقة بها ، وذلك بهدف تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والتي قد تنشأ من الأوضاع والأحداث والظروف والإجراءات الهامة التي قد تؤثر بشكل عكسي على قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها وتنفيذ استراتيجياتها ،ومن الأمثلة على هذه الظروف والأحداث، تطوير منتجات جديدة قد تفشل ،عدم وجود سوق مناسب للمنتج حتى لو تم تطويره بنجاح ،أو عدم الالتزام ببعض المتطلبات مما قد يؤدي إلى ترتيب التزامات على المنشأة.

إن هذه المخاطر قد تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية ،لذا فإن فهم هذه المخاطر قد يزيد من تحديد احتمال حدوث تلك الأخطاء.

3/5 تقييم التطبيق الجيد لحوكمة المنشأة :

يقصد بالحوكمة القواعد والنظم التي تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في أداء المنشأة ومقومات تقويتها وتحديد المسؤولية وهو ما يطلق عليه أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة ، وتهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة المنشأة وبالتالي تحقيق الحماية لحقوق الملكية، ومراعاة مصالح الآخرين، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، و يتوقف تقييم الحوكمة على مدى توافر عناصر عديدة منها :

- وجود إطار فعال متناسق مع أحكام القانون ، يصيغ بوضوح تقسيم المسئوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة بالمنشأة وبشكل يمكن من تحديد المسؤولية والمحاسبة وبما في ذلك تقييم أداء مجلس الإدارة، والإدارة العليا للمنشأة.
- إعداد خطط وأهداف إستراتيجية للشركة بشكل جيد والإعلان عن هذه الخطط والأهداف.
- وضوح هيكل مجلس الإدارة ومسؤولياته وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على إدارة المنشأة.
- كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وإدراكهم الكامل لمفهوم الحوكمة، وعدم وجود أخطاء مقصودة من قبل المجلس والإدارة العليا.

- تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات تمكنها من تحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.
- ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.
- توفر الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة المنشأة والإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقبي الحسابات، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.
- توفر مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح .
- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.
- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا والمديرين او الموظفين التي تحقق العمل بطريقة سليمة.
- توفر وحدة تدقيق داخلي ووحدة مستقلة لإدارة المخاطر مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات وبما يضمن زيادة فعالية نظام وإجراءات الرقابة والضبط الداخلي وتقييم مخاطر الأعمال.
- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.
- احترام الحقوق القانونية لأصحاب المصالح ودورهم في الرقابة على المنشأة ،من خلال تعويضهم عن أي انتهاك لتلك الحقوق، واحترام حق حصولهم على المعلومات المطلوبة.

4/5 إجراء المراجعة التحليلية الأولية :

تعرف المراجعة التحليلية بأنها عملية دراسة وتحليل العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ، ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة بتقديرات المراجع للعلاقات والأرصدة المتوقعة وفحص التغييرات الجوهرية فيها بهدف التعرف على العلاقات غير المتوقعة والتغيرات غير الطبيعية للتركيز على فحصها،وكذا تقييم مدى استمرارية المنشأة،وتحديد مخاطر الأخطاء والتحريفات الجوهرية،مما يساعد في تخطيط عملية المراجعة وتصميم خطة وبرنامج المراجعة الملائمين.

ويستخدم المراجع طرق مختلفة لتحقيق هذا الهدف تتراوح بين المقارنات البسيطة والتحليلات المعقدة التي تستعمل تقنيات إحصائية متقدمة، ومن الأمثلة على أساليب المراجعة التحليلية التي يتم استخدامها :-

- مقارنة النتائج مع نتائج السنوات السابقة.
- مقارنة النتائج مع الموازنات التقديرية.
- مقارنة التقديرات مع تقديرات المراجعة المتوقعة.
- احتساب النسب المالية(السيولة،النشاط،الربحية،الرفع المالي) ومقارنتها مع معيار الصناعة أو المعيار التاريخي .

5/5 دراسة وفهم النظام المحاسبي ونظم الرقابة الداخلية :

يقوم المراجع خلال عملية تخطيط المراجعة بدراسة وفهم النظام المحاسبي و نظم الرقابة الداخلية بالمنشاة محل المراجعة لغرض التخطيط لعملية المراجعة ، وتتأثر طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات التي يقوم بها المراجع للحصول على فهم للنظام المحاسبي ولنظم الرقابة الداخلية، بعوامل عديدة منها حجم وتعقيد المنشاة والنظام المحاسبي المطبق فيها،واعتبارات الأهمية النسبية،إضافة إلى نوع الضوابط الداخلية ذات العلاقة.

يحصل المراجع عادة على فهم للنظام المحاسبي ولنظم الرقابة الداخلية، ذات الأهمية لعملية المراجعة، من خلال خبرته السابقة مع المنشأة ويستكملها من خلال :

- الاستفسارات من الإدارات ذات العلاقة ومن المشرفين والموظفين الآخرين في مختلف مستويات الهيكل التنظيمي للمنشأة.
- فحص الوثائق والسجلات الناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية.
- ملاحظة أنشطة وعمليات المنشأة.

يجب تفهم نظام المعلومات ، وأساليب العمل ذات العلاقة والخاصة بإعداد التقارير المالية بما في ذلك النواحي المتعلقة بفئات المعاملات في عمليات المنشأة الهامة بالنسبة للبيانات المالية ، والإجراءات التي يتم من خلالها مباشرة هذه العمليات وتسجيلها ومعالجتها والإبلاغ عنها. كما يجب الحصول على فهم لكيفية استجابة المنشأة للمخاطر الناجمة من تقنية المعلومات.

6/5 تقييم فعالية النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية :

يجب على المراجع تقييم فعالية النظم المحاسبية ونظم الرقابة الداخلية إذا كان التقدير الأولي قد اظهر أن هذه الأنظمة فعالة ويمكن الاعتماد عليها ،أي أن مخاطر الرقابة منخفضة وأن هذه الأنظمة مصممة بشكل مناسب وتعمل بفعالية ،أما إذا كان التقدير الأولي قد اظهر أن مخاطر الرقابة مرتفعة (الأنظمة غير فعالة) فإن إجراء اختبارات الرقابة قد يكون غير مجدي. وتتضمن اختبارات الرقابة :

- فحص المستندات المؤيدة للمعاملات والأحداث الأخرى لغرض الحصول على أدلة إثبات بأن الرقابة الداخلية تعمل كما ينبغي وذلك كالتحقق من كون المعاملات قد تم إقرارها .
- الاستفسار والملاحظة كتحديد من قام فعلا بالعمل لكل وظيفة وليس فقط من كان من المفروض أن يقوم به .
- إعادة تأدية الضوابط الداخلية، وذلك كإجراء مطابقة لحسابات بنكية للتأكد من أن المنشأة قد قامت بإجرائها بالشكل الصحيح .

6. الاعتبارات الواجب مراعاتها في تقييم المخاطر :

6/1 الأخذ بالاعتبار التقدير المبدئي لمستويات الأهمية النسبية لأغراض المراجعة، بطريقة تساعد على توفير أدلة إثبات كافية للحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت البيانات المالية خالية من أي أخطاء أو تحريفات جوهرية.

6/2 إجراء مناقشة لمخاطر المراجعة بين أعضاء فريق عمل المراجعة، بهدف اكتساب فهم أفضل لإمكانية حدوث أخطاء جوهرية والمساهمة في تبادل المعلومات حول مخاطر العمل المتعلقة المنشأة .

6/3 تحديد مدى الحاجة للاستعانة بأخصائي في تقنية المعلومات لفحص وتقييم فعالية نظم المعلومات .

6/4 الأخذ بالاعتبار الأخطاء أو التحريفات التي تم اكتشافها خلال المراجعات السابقة للمنشأة .

6/5 عندما ينوي المراجع استخدام المعلومات الخاصة بالمنشأة وبيئتها التي حصل عليها في فترات سابقة، يجب عليه تحديد التغييرات ذات الصلة بالمراجعة التي حدثت خلال الفترة محل المراجعة وأخذها في الاعتبار.

6/6 مراعاة تقدير مخاطر الرقابة بالتزامن مع تقدير المخاطر الملازمة لغرض تحديد مخاطر عدم الاكتشاف المناسبة لقبولها في تأكيدات البيانات المالية، وكذلك لتحديد طبيعية وتوقيت ومدى الإجراءات الجوهرية لمثل هذه التأكيدات .

6/7 يجب على المراجع عند تحديد طبيعة ، وتوقيت ، ومدى إجراءات المراجعة التي سيتم تطبيقها على رصيد بند معين أو نوع معين من العمليات ، تصميم إجراءات مناسبة للحصول على تأكيد معقول باكتشاف مبالغ الأخطاء أو التحريفات التي يعتقد أنها مهمة بناء على تقديره المبدئي للأهمية النسبية عندما تضاف إلى مبالغ الأخطاء أو التحريفات في أرصدة بنود أو أنواع أخرى من العمليات عند النظر للبيانات المالية ككل.

7- إجراءات المراجعة استجابة للمخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية:

7/1 ينبغي على المراجع تصميم وأداء اختبارات لعناصر أنظمة الرقابة الداخلية للحصول على أدلة كافية لأي تقدير بأن مخاطر الرقابة بمستوى منخفض ، أي عندما يتوقع المراجع أن عناصر الرقابة تعمل بفاعلية، ويعتمد تحديد كفاية أدلة الإثبات على الحكم المهني للمراجع .

7/2 إذا رغب المراجع في الحصول على أدلة إثبات إضافية لدعم تخفيض مخاطر الرقابة ،فعليه أن يأخذ في الاعتبار مدى احتمال توفر هذه الأدلة ومدى أن أداء اختبارات الرقابة للحصول على تلك الأدلة سيكون ذا كفاءة بحيث يراعى أن يكون الجهد الإضافي للحصول على الأدلة أقل من جهد المراجع في إجراء اختبارات التحقق المتعلقة بذلك التأكيد.

7/3 إذا قرر المراجع وجود مخاطر لاحتمال احتواء البيانات المالية على أخطاء أو تحريفات جوهرية ، فيجب عليه تطبيق بعض أو كل الإجراءات التالية :

- تعديل طبيعة إجراءات المراجعة وذلك كأن يتم استعمال اختبارات موجهة إلى أطراف مستقلة من خارج المنشأة بدلا من الاختبارات الموجهة إلى أطراف أو توثيق من داخل المنشأة، أو استعمال اختبارات مفصلة لهدف رقابي خاص، إضافة لاستعمال إجراءات تحليلية.
- توقيت إجراءات التحقق ،وذلك كأن يتم تطبيق بعض الإجراءات في تاريخ أقرب لنهاية السنة المالية أو عند نهاية السنة بدلا من إجرائها في موعد مبكر.
- توسيع مدى الإجراءات التي يتم تطبيقها كتوسيع حجم العينة .
- توزيع أعضاء فريق عمل المراجعة، والإشراف عليهم بشكل يتناسب مع مستوى المخاطر المتوقعة.

7/4 ينبغي على المراجع توجيه الاهتمام إلى مدى الحاجة إلى إجراءات مراجعة إضافية في حالة اكتشاف عوامل أخرى من مخاطر الاحتيال أو الظروف غير العادية ،كون أن إجراءات المراجعة الأساسية أدت إلى نتائج مخالفة لما كان متوقعا من هذه الاختبارات .

7/5 يجب مراعاة أن المستويات المقدرة للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة لا يمكن أن تكون منخفضة بشكل واف لإلغاء حاجة المراجع إلى القيام بأية إجراءات تحقق ،لذا وبغض النظر عن المستويات المقدرة للمخاطر الملازمة ولمخاطر الرقابة، فإن على المراجع أن يخطط للقيام ببعض إجراءات التحقق لكل فئة هامة من أرصدة الحسابات أو فئات المعاملات.

7/6 يجب على المراجع اتخاذ إجراءات مراجعة لتقييم فيما إذا كان العرض الكلي للبيانات المالية بما في ذلك الافصاحات ذات العلاقة تتم وفقا لإطار إعداد التقارير المالية المعمول به .

7/7 توثيق الاستجابات العامة لتناول المخاطر المقيمة للأخطاء الجوهرية وطبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة الإضافية التي يتم أدائها.

8- إعداد برنامج المراجعة :

يمثل برنامج المراجعة خطة مكتوبة بالخطوات التي تتبع في أعمال المراجعة،وتلخيص لما يجب القيام به من أعمال ،ويساعد برنامج المراجعة في تنظيم أعمال المراجعة والرقابة عليها بشكل أفضل، حيث يحدد الخطوات والإجراءات التي يقتضي أن يتبعها المراجع ويغطيها أثناء الفحص ،إضافة إلى تحديد مسؤولية كل عضو من أعضاء فريق العمل عن تغطية البنود والنقاط المكلف بمراجعتها.

يراعى في برنامج المراجعة أن يكون واضحا ومفصلاً بقدر الإمكان وأن يتضمن في سياقه مواد القوانين أو القرارات أو اللوائح المنظمة للعمل بالمنشأة، حتى يسهل على المراجع الرجوع إليها والتحقق من مدى تطبيقها أثناء الفحص، ويتم تحديد خطوات وإجراءات المراجعة وطبيعتها وتوقيتها في برنامج المراجعة بناءً على نتائج تقييم مخاطر المراجعة،وتحديد الخطر النهائي المقبول وخطر الاكتشاف.

يجب إعادة النظر في برنامج المراجعة وتعديله كلما دعت الحاجة لذلك خلال فترة المراجعة وأن يراعى توثيق أسباب التغييرات أو التعديلات الهامة عليه.

الخلاصة

إن عملية التخطيط للمراجعه تعتبر من الامور الامور الفنيه الهامه لأنها سوف تحدد المسار العام للمراجعه وتعمل على تحقيق عدد من الاهداف منها انها تعمل على بلورة أهداف عملية الفحص وتحديد الخطوات والاجراءات التي تحقق هذه الأهداف , وتضمن إنجاز عملية التقييم وفق برنامج زمني محدد , وتساعد في إختيار أساليب التقييم ومصادر المعلومات وطرق الانجاز والتنفيذ , ويضمن التخطيط معايير أداء محددة تضبط عمليات القياس والتحليل والتقييم والمتابعه , وتخدم عملية اتخاذ القرارات من حيت تقدير الموارد والإمكانيات اللازمة للقيام بعملية التقييم وتوجيهها وفق أسس علمية دقيقة , وتكسي عملية الفحص بالبعد المنهجي المتأسس على ملاحظة الاعتبارات القانونيه والتنظيميه والعلميه , وتمكن من ملاحظة نقاط الضعف ونقاط القوه والفرص والمخاطر وتبني منظومة أليات التعامل معها .

مهارات إدارة المخاطر في الاستثمارات وإجراءات الرقابة عليها

هدف الوحدة التدريبية

في نهاية الجلسة التدريبية سوف يتمكن المشاركين من إعداد خطط وبرامج لمراجعة الأنواع المختلفة للأوعية الاستثمارية وفقا للمخاطر التي تتعرض لها تلك الأوعية.

نظرة عامة

الاستثمار هو وقف جزء من المال او الدخل لفترة من الزمن من أجل الحصول على عائد، ولكل جهة استثمارية مجالات وأنواع للأوعية الاستثمارية المناسبة لها، وفي هذه الجلسة التدريبية سنتطرق إلى أنواع الأوعية الاستثمارية الشائعة، والمخاطر المرتبطة بها، وأساليب وإجراءات التدقيق عليها بما يتوافق مع معايير المراجعة الدولية ومعايير الأنتوساي ذات العلاقة.

المفاهيم الاساسية

1- الاستثمارات في النقد وأدوات الدخل الثابت

- مقدمة حول الاستثمارات في النقد وأدوات الدخل الثابت

تعتبر الاستثمارات في النقد وأدوات الدخل الثابت من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات المخاطر المنخفضة نسبيا وعالية السيولة، وبطبيعة حالها تعتبر من الاستثمارات ذات العوائد المنخفضة، ويأتي من ضمنها الأدوات الاستثمارية التالية:

- الحسابات المصرفية (Bank Accounts): الحسابات المصرفية المتعارفة وتتضمن حسابات التوفير ذات العائد، والحسابات تحت الطلب التي تكون مرتبطة بالتدفقات النقدية لأدوات استثمارية أخرى.

- **أذونات الخزانة (Treasury Bills): ورقة دين حكومية يقل تاريخ استحقاقها عن سنة واحدة، ويتم إصدارها من خلال عملية مناقصة تنافسية بخصم على القيمة الاسمية، وهذا يعني أنها لا تدفع فائدة ثابتة مثلما تفعل معظم السندات.**
- **شهادات الودائع (Certificates of Deposits CDs): شهادة توفير تخول لحاملها الحصول على الفائدة وهي تحمل تاريخ الاستحقاق وسعر الفائدة المحدد ويمكن إصدارها بأي فئة وعموما يتم إصدارها من قبل بنوك تجارية.**
- **الأوراق التجارية قصيرة الأجل (Commercial Paper): قرض قصير الأجل غير مضمون تصدره شركة ما وعادة ما يكون لتمويل الذمم المدينة والمخزونات وغالبا ما يصدر بخصم يعكس أسعار الفائدة السائدة في السوق.**
- **الكمبيالات المصرفية (Banker's Acceptances): هي أداة استثمار ائتماني قصيرة الأجل تقوم بإصدارها شركة غير مالية بضمان من البنك، ويتم تداول الكمبيالات بخصومات من القيمة الاسمية في السوق الثانوية، وهذه الكمبيالات المصرفية تشبه أذونات الخزانة وغالبا ما تستخدم في صناديق سوق النقد.**
- **الدولار الأوروبي (Eurodollars): ودائع فئات الدولار الأمريكي في البنوك الخارجية أو الفروع الخارجية للبنوك الأمريكية، وبوضعها خارج الولايات المتحدة الأمريكية فإن الدولارات الأوروبية لا تخضع لنظام مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي).**
- **اتفاقية إعادة الشراء (Repurchase Agreement): شكل من أشكال الاقتراض قصير الأجل لتجار الأوراق المالية الحكومية، إذ يبيع التاجر الأوراق المالية الحكومية للمستثمرين وعادة على أساس نهاية اليوم ويشتريها ثانية في اليوم التالي، وبالنسبة للطرف الذي يبيع الورقة المالية (والذي يوافق على إعادة شرائها في المستقبل) فإنها تكون اتفاقية إعادة شراء وبالنسبة للطرف الآخر (الذي يشتري الورقة المالية ويوافق على بيعها في المستقبل) فإنها تكون اتفاقية إعادة شراء معكوسة.**
- **الأموال الفيدرالية (Federal Funds): الأموال المودعة في بنوك الاحتياط الفيدرالية الإقليمية (البنوك المركزية) بواسطة البنوك التجارية بما في ذلك الأموال الفائضة من متطلبات الاحتياطي، وهذه الودائع ذات فائدة صفرية حيث أنها تقرض بسعر الأموال الفيدرالية للبنوك الأخرى غير القادرة على الوفاء بمتطلبات الاحتياطي لنهاية اليوم.**

- صناديق السوق النقدية (Money Market Funds): الصناديق الاستثمارية التي تهدف الى الحصول على عوائد نتيجة الاستثمار في النقد وأدوات الدخل الثابت وتوزع حصيلة استثماراتها على مساهميها.

- **المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في النقد وأدوات الدخل الثابت:**

كما سبق ايضاحه فإن الاستثمارات في النقد وأدوات الدخل الثابت تعتبر استثمارات ذات مخاطر منخفضة نسبيا، إلا أن أي استثمار لا بد وأن تكتنفه مخاطر مرتبطة بعوامل تشغيله، ويمكن إيضاح تلك المخاطر التي ترتبط بالنقد وأدوات الدخل الثابت فيما يلي:

- مخاطر العملات الأجنبية: تتمثل في مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغيرات في معدلات صرف العملات الأجنبية، وتنشأ هذه المخاطر نتيجة مزاولة الشركات نشاطها دوليا مما يعرضها لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن التعرض لعملات عدة.
- مخاطر معدلات الفائدة: تتمثل مخاطر معدلات الفائدة في مخاطر تذبذب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأداة المالية نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة السوقية، ويمكن أن تنطبق على كافة الأدوات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة.
- مخاطر الائتمان: تتمثل مخاطر الائتمان في احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر وتتعرض الشركات لمخاطر الائتمان بشكل رئيسي من خلال الودائع البنكية الثابتة والودائع بإشعارات قصيرة الأجل والحسابات المصرفية تحت الطلب.

- **أساليب وإجراءات التدقيق على الاستثمارات في النقد وأدوات الدخل الثابت:**

- دراسة الإجراءات المطبقة في ربط الودائع والتأكد من الحصول على عروض أسعار موثقة بمعدلات الفائدة قبل ربط الودائع.
- التأكد من التصنيف الائتماني للبنوك التي تتعامل معها الجهة وتوافقها مع لائحة الاستثمار (وخاصة البنوك الأجنبية).
- اجراء تحليل للودائع وتوزيعها على البنوك والتأكد من عدم وجود تركز في التوزيع وخاصة بالنوك الأجنبية.

- التأكد من ربط الودائع يتم وفقا لنسب توزيع الأصول الاستثمارية باستراتيجية الاستثمار المعتمدة.
- تحليل نسب الفوائد لدى البنوك التي يتم التعامل معها للتأكد من الحصول على اعلى العوائد الممكنة على الأرصدة النقدية المتاحة.
- مطابقة شهادات البنوك في نهاية السنة المالية مع الأرصدة الدفترية.
- التأكد من عدم وجود ايه شروط مفروضة على تسييل الودائع ومنها:
- تجميد وديعة نتيجة وجود منازعات قضائية.
- استخدام الوديعة كضمان لتسهيل ائتماني.
- التأكد من تسجيل كافة الفوائد الخاصة بالفترة المالية بالسجلات المحاسبية.

2- الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية

- **مقدمة حول الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية**

تعرف الصناديق الاستثمارية بأنها أوعية استثمارية تنشأ بواسطة أموال خاصة بمجموعة من المستثمرين تجمعهم أهداف استثمارية معينة ومحددة ومعروفة مسبقا، تدار هذه الصناديق الاستثمارية بواسطة مدراء استثمار متخصصين يمارسون اختصاصهم بهدف تحقيق عوائد على رأس المال المستثمر وبما يعود بالمنفعة على المساهمين.

ولعل من أهم مميزات الاستثمار في الصناديق الاستثمارية حصول صغار المستثمرين على فرصة الاستثمار في استثمارات مدارة بشكل احترافي وموزعة بصورة متوازنة على أنواع متعددة من الاستثمارات وبمناطق جغرافية متعددة بهدف تعظيم العوائد وتقليل المخاطر، بما يصعب على صغار المستثمرين القيام به في حال استثمروا أموالهم بشكل منفرد.

يساهم كل مستثمر حسب حصته في رأس المال في أرباح وخسائر الصندوق الاستثماري، وتحسب تلك المساهمة عن طريق صافي قيمة الوحدات وهي تمثل صافي الموجودات مقسوما على عدد وحدات الصندوق الاستثماري.

تعرف الصناديق الاستثمارية بنوعين رئيسيين حسب هيكلها وهما كما يلي:

- الصناديق الاستثمارية المفتوحة: يتميز هذا النوع من الصناديق الاستثمارية بعدم وجود أي قيود على عدد وحداتها وقيمة رأس مالها بحيث يكون متغيرا حسب رغبة المستثمرين في الاشتراك أو الانسحاب منها، ويتم إصدار وحدات جديدة في حال اشتراك أحد المستثمرين بينما يتم إلغاء وحدات المستثمرين المنسحبين من الصناديق الاستثمارية المفتوحة، ويتميز هذا النوع من الصناديق الاستثمارية كذلك بمرونة الاشتراك أو الانسحاب بالقدر المطلوب والمحدد من قبل المستثمرين بحيث لا يتطلب ذلك عرض تلك المساهمات للبيع في أسواق المال

والبحث عن مشترين لها، إنما للمستثمر الحق في استرداد قيمة مساهمته وإلغاء وحداته مع توفر السيولة الكافية لمدير الاستثمار لتلبية هذه الرغبة وإلا اضطر لبيع أحد استثمارات الصندوق الاستثماري لتحقيق ذلك.

- الصناديق الاستثمارية المغلقة: تنشأ الصناديق الاستثمارية المقفلة عن طريق الطرح الأولي العام لرأس المال ثم يتم إدراجها في أسواق الأوراق المالية، ويكون رأس مال الصندوق ثابتا بحيث إذا تم إصدار كامل رأس المال عن طريق الطرح الأولي العام وأراد أحد المستثمرين الجدد المساهمة في الصندوق فعليه شراء مساهمة مستثمر آخر لديه الرغبة في بيع مساهمته ويكون مكان البيع والشراء هو سوق الأوراق المالية، ويتميز هذا النوع من الصناديق الاستثمارية بسهولة بيع وشراء وحدات رأس المال عن طريق أسواق المال وهو ما يعطيها قدرا أكبر من السيولة ولا يتطلب معرفة ما إذا كان لدى مدير الاستثمار السيولة الكافية لتلبية طلب الانسحاب من الصندوق واسترداد قيمة المساهمة فيه.

- المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في الصناديق الاستثمارية

- المخاطر المرتبطة بمدراء الاستثمار: غالبا ما يواجه المستثمرين في الصناديق الاستثمارية مخاطر تتعلق باختيار مدراء استثمار غير قادرين على تحقيق الأهداف الاستثمارية وبالتالي تتعرض أموال المستثمرين للانخفاض أو عدم تحقيق الأرباح في أفضل الأحوال، وينبغي في هذه الحالة البحث عن إنجازات مدراء الاستثمار ومدى تحقيقهم للأهداف الاستثمارية قبل اتخاذ القرار بالاستثمار معهم.
- مخاطر التركز: وتنشئ هذه المخاطر عندما يقوم مدير الاستثمار باستثمار جانب كبير من الموارد المتاحة للصندوق في أوعية استثمارية معينة أو في منطقة جغرافية معينة أو باستثمارات بعملة معينة دون النظر في عين الاعتبار وضع استراتيجية استثمارية متوازنة تحقق أفضل العوائد بأقل نسبة مخاطر.
- المخاطر السياسية: وهي احتمال تعرض الدولة المستثمر فيها إلى مخاطر عدم الاستقرار السياسي بما يؤثر سلبا على أداء استثمارات الصندوق.
- مخاطر التخارج: وهي احتمال عدم قدرة المستثمرين على التخارج من الصناديق الاستثمارية في الوقت المناسب أو بالقيمة المناسبة وذلك بسبب عدم قدرة مدراء الاستثمار على تلبية تلك الطلبات.
- مخاطر السوق: وهي احتمال تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق وتنشأ تلك المخاطر من المراكز المفتوحة في أسعار الفائدة والعملات والأسهم حيث تتعرض جميعها إلى حركات السوق العامة والخاصة والتغيرات في مستوى تقلب معدلات وأسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار تحويل العملات الأجنبية وأسعار الأسهم.

- مخاطر أسعار الأسهم: وهي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشراتها أو قيمة أسعار الأسهم المنفردة وتنتج من التغير في قيمتها العادلة.

- **أساليب وإجراءات التدقيق على الاستثمارات في الصناديق الاستثمارية**
- الالتزام بالقانون المحلية التي تنظم أنشطة الصناديق الاستثمارية.
- ضمان أن كافة الشركات والصناديق المدرجة في سوق الأوراق المالية قد تم تزويدها بتراخيص معتمدة من الجهة المنظمة.
- ضمان إجراء كافة أنشطة القيد والتداول وفقا للسياسات والإجراءات المشمولة في النظام التنفيذي.
- ضمان اعتماد رئيس الجهة المنظمة لكافة أنشطة التداول المرتبطة بالأسهم والمحافظ الأجنبية.
- بالنسبة للكيانات التي تعمل تحت اختصاص البنك المركزي، التأكد من اعتماده لتراخيصهم قبل القيام بأي أنشطة تداول.
- ضمان أنه يتم تداول كافة الصناديق استنادا إلى وحدات اسمية لا تقل قيمتها القيمة الأسمية المحددة قانونا عند التأسيس.
- ضمان أن النظام الأساسي لكافة الصناديق المتداولة يصف بدقة الإجراءات الخاصة بالاكتتاب، إدارة الاسترداد، تحقق الإيرادات، تعيين المدققين الماليين وتصفية الصندوق.
- التأكد من وجود موظفين من البنك المركزي مسئولين عن الالتزام بهذه اللوائح وضمان قيامهم بالمهام المسندة إليهم.

-فهم العملية

- الحصول على نسخة من نشرة الصندوق بالنسبة لكافة الصناديق قيد التشغيل حاليا بالإضافة إلى الصناديق التي تم إيقافها.
- فهم لما يلي:
  - ✓ إجراء تعويم الصندوق.
  - ✓ الحصول على اكتتاب المستثمر (بما في ذلك تحويلات الصندوق).
  - ✓ إجراءات الاستثمار في الصناديق المحلية.
  - ✓ مراقبة الاستثمارات.
  - ✓ صرف الأرباح الموزعة من الاستثمارات.
  - ✓ القيام بعمليات الصرف إلى العملاء.
  - ✓ استرداد الوحدات من جانب العملاء.
  - ✓ إرسال التقارير إلى العملاء

- الإجراءات التحليلية

- مقارنة عوائد الاستثمار وإيرادات الأرباح الموزعة في السنة الحالية بإيرادات السنة السابقة.
- حساب متوسط صافي قيمة أصول الوحدة طوال الفترة لكل نوع من الاستثمار في الصناديق بشكل شهري أو ربع سنوي ومقارنة النتائج بالعوائد المستهدفة.
- مقارنة عائد الاستثمار في الصندوق خلال الفترة مع العوائد المتوقعة استنادا إلى سجلات المتابعة السابقة ونتائج مدراء الصندوق واتجاهات السوق الحالية والحصول على توضح للفرق أو النتائج غير المتوقعة.

- مسائل الالتزام

- التحقق من أن كافة الصفقات التي تتم في الصناديق العقارية تطابق مذكرات التفاهم.
- التأكد من أن كافة الاستثمارات في الصناديق تلتزم بالاتفاق المبدئي بين الشركة والعملاء.

- استثمارات الشركة

- التأكد مما إذا كانت الشركة قد أعدت على مستوى الشركة بالنسبة لكافة مختلف استثماراتها نموذج معتمد لتوزيع الأصول يشمل الحدود القطاعية.

- الاكتتاب

- التحقق من معقولية الوقت المستغرق لإنجاز الإجراءات الرسمية قبل الاكتتاب – إعداد تأسيس الصندوق، الموافقة القانونية، الموافقة التنظيمية، موافقات الجهات التنظيمية المحلية.
- التحقق من وجود الموافقة القانونية الخارجية وموافقة الجهات التنظيمية المحلية.
- التحقق مما إذا كان لدى الصندوق حد أدني وحد أقصى للاكتتاب. فما يتعلق بالصناديق المعومة، التأكد من كيفية تحديد هذه المبالغ من جانب الإدارة.
- التأكد من تحصيل مبالغ الاكتتاب في الوقت المناسب بصورة متوافقة مع تأسيس الصندوق.

- التأكد أن المستثمرون مؤهلين للاستثمار في الصندوق.
- فحص الإجراءات الخاصة بمحاسبة هذه الاكتتابات.
- التأكد من أن تحويل النقود معتمد من جانب الجهة المختصة قبل تعقيبه عن طريق التسوية.
- التأكد من قيام شخص آخر بمراجعة البيانات التي ادخلها موظفي إدخال البيانات.
- في حالة الصندوق ذو رأس المال المفتوح، التأكد من تحصيل الاكتتابات حسب صافي قيمة الأصول الخاصة بالوحدة في تاريخ التقييم بالنسبة لتاريخ الصفقة.
- التأكد من استلام الإشعار المسبق المطلوب الخاص بالصناديق ذات رأس المال المفتوح.

- تحليل ما قبل الصفقة

- التأكد من إجراء تحليل البيانات المالية وعروض الاستثمار في الصناديق قبل القيام بالاستثمارات الفعلية بصورة كافية.
- التحقق من أنه يتم الأخذ بعين الاعتبار ما يلي قبل القيام بالاستثمار:
  - ✓ خبرة الإدارة.
  - ✓ المخاطر – العوائد.
  - ✓ الأداء الماضي.
  - ✓ خيارات الخروج.
  - ✓ خطة العمل.
- الحصول على تحليل ما قبل الاستثمار بالنسبة لخمسة استثمارات على الأقل تمت خلال السنة والتأكد من شمولية ذلك التحليل.
- التحقق من حصول الشركة على موافقة لجنة الاستثمار / الإدارة على كل استثمار من هذه الاستثمارات.

- تنفيذ الصفقات

- بيان أن كل صفقة تتم طبقا لإرشادات الصندوق ومراجعة قوائم الاستثمارات المفصلة للتأكد من الالتزام بشروط تأسيس الصندوق.
- التحقق مما إذا كانت بطاقات التداول كاملة التفاصيل مثل تاريخ الإصدار، تاريخ الاستحقاق، تاريخ القيمة، العملة، عدد الوحدات، القيمة الاسمية والسعر المخفض المدفوع والأمين.

- مراجعة ما إذا كان يتم الحصول على بطاقات التداول ومطابقتها مع المصادقات، في حالة استعمالها.
- التحقق من فحص واعتماد بطاقة التداول والحصول على الموافقات الضرورية لتسوية الصفقة (حوالة برقية).
- تقييم ما إذا كان يتم تحديث المراكز الاستثمارية في الصندوق والمراكز النقدية بصورة صحيحة بشكل يومي وقيد صفقة اليوم قبل نهاية اليوم.
- التحقق من إعداد سند اليومية وتحديث المعلومات في النظام والتحقق من البيانات من شخص ما مستقل عن الشخص الذي قام بإعدادها.

- التقارير المحاسبية

- التأكد مما إذا كانت الشركة تحتفظ بما يلي:
  - ✓ دفاتر يومية مفصلة لكافة استثمارات الصناديق (المشتريات والمبيعات)، المقبوضات والتسليمات والتحصيلات ودفعات النقد بغرض صفقات الصندوق.
  - ✓ دفتر أستاذ عام يبين الوحدة، الكمية، السعر والسعر الإجمالي بصورة منفصلة لكل استثمار في الصندوق ولكل صفقة كما في تاريخ الصفقة.
- التحقق من اعتماد وحساب المصاريف التشغيلية للصندوق في الوقت المناسب.

- التقييمات الاستثمارية

- التحقق من إجراءات حساب صافي قيمة الأصول الخاصة بالصناديق.
- هل الصناديق المدرجة يتم تقييمها حسب القيمة السوقية حسب المصادر المنشورة.
- يتم تقييم الصناديق غير المدرجة طبقا لإجراءات التقييم المنشورة.
- التحقق من أخذ الأرصدة المصرفية بصورة ملائمة لحساب صافي قيمة الأصول.
- التحقق مما إذا كانت الشركة تحصل على صافي قيمة الأصول في الوقت المناسب فيما يتعلق بالاستثمارات في الصناديق العقارية الأخرى.

- تقارير الاستثمارات في الصناديق

- التأكد من أن الشركة ترسل تقارير الأداء أو بيانات دورية إلى عملائها عن أداء الاستثمارات في الصناديق.
- التأكد من تحديث صافي قيمة الأصول لإعادة حساب الأرباح أو الخسائر غير المحققة من استثمارات الشركة في الصندوق.

- التوزيعات

- التحقق من أساس التوزيعات – فيما يتعلق بالمبلغ القابل للتوزيع.
- التحقق مما إذا كان التوزيع الفعلي يطابق شروط تأسيس الصندوق.
- التحقق من الحصول على الموافقة المناسبة قبل إتمام التوزيع وتحويل النقود في تاريخ استحقاق التوزيع.
- بخصوص حصة الشركة في التوزيع، التأكد من المعالجة الحسابية (استرجاع رأس المال مقابل الأرباح الموزعة)
- التحقق إذا كان الصندوق يوزع أي فائدة على حاملي وحداته أثناء العام وتقييم مدى ملائمة المعاملة.

- عائد الاستثمارات

- التأكد من استلام عائد من مختلف الاستثمارات، إعادة حساب إيرادات الأرباح الموزعة وعائد الاستثمار استنادا إلى المعلومات التي تم الحصول عليها من مصدر موثق به ومقارنتها بالإيرادات المسجلة في دفاتر الحسابات.
- مراجعة جدول الاستثمار للتأكد من الاستثمارات التي لا تدر دخل أو سيئة الأداء، التحقق هل يتم إرسال تقارير دورية إلى الإدارة عن تلك الاستثمارات وموقف الإدارة من الاحتفاظ بتلك الاستثمارات ذات الأداء السلبي.

- مراقبة الاستثمارات في الصناديق:

- التأكد من وجود إجراءات لمراقبة الاستثمارات في الصناديق بشكل مستمر وتحليل العوامل التي تأثر على الدخل والقيمة الأصلية للاستثمارات بصفة دورية لتحديد ما إذا كان من الضروري إجراء تسويات وخاصة عندما يكون من الضروري إيقاف الاستثمار.
- بيان ما إذا كان يتم استلام تقارير دورية من الشركات المستثمر فيها وإعلام الإدارة بأداء هذه الشركات.

- أتعاب الإدارة مقابل الصندوق

- التأكد من أنه يتم احتساب أتعاب الإدارة / أتعاب التوظيف بصورة مناسبة وتقوم الشركة باستلامها حسب تأسيس الصندوق.
- التحقق من حساب رسوم الأداء حسب شروط تأسيس الصندوق.

- استرداد الصندوق / تحويل الوحدات

- في حالة الصندوق ذو رأس المال المفتوح، التأكد من إتمام الاسترددات حسب صافي قيمة الأصول بالنسبة ليوم التداول.
- التأكد من أن عملية الاسترداد لا تستغرق وقت طويل وأن حاملي الوحدات يستلمون العوائد خلال وقت معقول حسب شروط الاسترداد.
- التأكد من الوقت المستغرق لتحويل الوحدات والتسجيل في سجل حملة الوحدات.

- مطابقة حسابات مسئول الإدارة والأمين

- التأكد من مطابقة حسابات مسئول الإدارة بصفة دورية مع الكشف المستلم من مسئولي الإدارة والأمناء.
- الحصول على مطابقة وتسوية للشهر والتحقق من صحتها. التأكد من أنه يتم مناقشة البنود المعلقة بصورة مناسبة مع مسئول الإدارة أو الأمين.

- عملية الحفظ الآمن

- التحقق من ضوابط الدخول والاطلاع على المستندات وموارد تكنولوجيا المعلومات.
- التحقق مما إذا كان استرجاع المستندات من نظام تكنولوجيا المعلومات وحفظ المستندات يحتاج إلى موافقة شخص مفوض أو بموجب الإشراف المباشر لشخص أعلى.
- التأكد مما إذا كان يتم التحقق والمطابقة الفعلية لشهادات الأسهم وسجلات الاكتتاب والاسترداد مع السجل الرئيسي مرتين سنويا. الحصول على أحدث نتائج الفحص الفعلي ومراجعتها إذا كانت متوافرة.

- تسويق الصناديق المدرجة

- التأكد من كفاية جهود التسويق المبذولة من الإدارة لجذب الاكتتاب من عملاء جدد.

3ـ الاستثمارات في المحافظ المالية

- **مقدمة حول الاستثمارات في المحافظ المالية**

تعرف المحافظ المالية بأنها مجموعة من الأصول المالية تدار من قبل المستثمرين و/أو مدراء استثمار متخصصين، ويتم تكوين المحافظ المالية مع الأخذ بالاعتبار الحدود المقبولة للمخاطر المرتبطة بها وكذلك أهدافها الاستثمارية، وعادة ما تتكون المحافظ المالية من عدة أنواع من الأصول المالية بما يمثل توزيعا أمثل يحقق الأهداف الاستثمارية بنسبة المخاطر المقبولة، حيث أن المستثمر المتحفظ قد يميل إلى الاستثمار في أدوات الدخل الثابت والسندات مع قبوله بأقل نسبة ممكنة من المخاطر، بينما المستثمر الذي يرغب بتحقيق عوائد أعلى قد يعمل على تكوين محفظته من الأسهم ذات التذبذبات العالية والاستثمارات العقارية ويكون قادرا على تحمل نسبة أعلى من المخاطر.

ويمكن تصنيف أسلوب إدارة المحافظ المالية إلى نوعين أساسيين، وهما كما يلي:

- **الإدارة المتحفظة** Passive Management: **وفيها يتبع مدير الاستثمار مؤشرات الأسواق المرتبطة باستثماراته ويحاول أن يقرن أداءه بها، ويعتبر أداءه متميزا إذا حقق عائدا يوازي أداء تلك المؤشرات.**
- **الإدارة المتحفزة** Active Management: **وفيها يحاول مدير الاستثمار أن يتفوق على أداء مؤشرات الأسواق المرتبطة باستثماراته عن طريق اتباع سياسات استثمارية تأخذ قدرا أكبر من المخاطرة بهدف تحقيق عوائد أعلى، ويعتبر أداء مدير الاستثمار متميزا إذا حقق عائدا يتفوق على أداء المؤشرات المرتبطة.**

أساسيات إدارة المحافظ المالية:

- **توزيع الأصول: تهدف عملية توزيع الأصول المالية إلى تقليل ارتباطها ببعضها البعض بحيث لا تتحرك كافة تلك الأصول مع بعضها في نفس الاتجاه، بمعنى أن يقوم مدير الاستثمار بتخصيص نسبة 15% على سبيل المثال في أسهم البنوك بينما يخصص نسبة 20% في أسهم شركات التكنولوجيا بفرضية عدم ارتباط كلا من القطاعين ببعضهما وبحيث إذا تأثر أحد القطاعين سلبا نتيجة عوامل معينة فإن القطاع الآخر يتحرك باتجاه عكسي ليقلل من المخاطر قدر الإمكان، ويمكن توزيع الأصول على الأساس النوعي، والجغرافي، والقطاعي، وحسب العملة.**
- **إعادة توزيع الأصول: قد يتطلب الأمر لدى مدير الاستثمار إعادة توزيع الأصول أثناء تنفيذ الاستراتيجية الاستثمارية، فعلى سبيل المثال إذا كان التوزيع الأولي ينص على أن تخصص نسبة 70% للاستثمار في الأسهم ونسبة 30% للاستثمار**

في أدوات الدخل الثابت فإن لمدير الاستثمار إذا تطلب الأمر وحسب أوضاع السوق أن يرفع نسبة الاستثمار في الأسهم إلى 80% ويخفض نسبة الاستثمار في أدوات الدخل الثابت إلى 20% وذلك بهدف تحقيق عوائد أعلى ضمن النسبة المقبولة للمخاطر.

- المخاطر المرتبطة بالاستثمارات في المحافظ المالية

- مخاطر عدم تحقيق العوائد المطلوبة: كما سبق ايضاحه فإن أسلوب إدارة المحافظ المالية يتكون من نوعين أساسيين وهما طريقة الإدارة المتحفظة وهي التي تسعى إلى تحقيق عائد يوازي عائد المؤشرات المرتبطة، وطريقة الإدارة المتحفزة وهي التي تسعى إلى تحقيق عائد يفوق أداء المؤشرات المرتبطة، وتظهر المخاطر في هذا الجانب من عدم قدرة مدراء الاستثمار من تحقيق العوائد المطلوبة وبما لا يحقق الأهداف الاستثمارية للمحافظ المالية في ظل النسب المقبولة للمخاطر.
- المخاطر المنتظمة Systematic Risks: ويطلق عليها مصطلح مخاطر السوق، وهي المخاطر التي لا يمكن لمدراء الاستثمار تفاديها بواسطة أساليب توزيع الأصول وإعادة توزيع الأصول ويمكن قياس هذا النوع من المخاطر عن طريق مؤشر بيتا beta.
- المخاطر غير المنتظمة Unsystematic Risks: وهي المخاطر التي تصيب نوع معين من أنواع الأوعية الاستثمارية أو قطاع معين منها، ويمكن لمدراء الاستثمار تفاديها عن طريق توزيع الأصول المالية.

- أساليب وإجراءات التدقيق على الاستثمارات في المحافظ الاستثمارية

- التحقق من وجود ضوابط لدي الجهة لاختيار مديري المحافظ وأمناء الحفظ.
- التحقق من وجود ضوابط موثقة تتخذها الجهة تجاه الأداء السيئ لمديري المحفظة أو عدم التزامهم ببنود التعاقد.
- التحقق من ورود تقارير دورية من مديري المحافظ وفقا لعقود الادارة.
- دراسة عقد ادارة المحفظة وتحديد النقاط التالية:
- قيمة الاموال التي سيتم استثمارها.
- ضوابط الاستثمار من حيث التوزيع الجغرافي، نسب الاستثمار في القطاعات، نسب الاستثمار داخل كل قطاع.
- طريقة احتساب اتعاب مدير المحفظة وطريقة سدادها.
- طريقة احتساب اتعاب حسن الاداء.
- مؤشر السوق الذي سيتم قياس المحفظة عليه.

- نوعية التقارير التي سترسل وتوقيتها.
- فحص التقارير الخاصة بالمحفظة والتدقيق على النقاط التالية:
- الالتزام بضوابط الاستثمار وفقا للعقد.
- صحة احتساب اتعاب مدير المحفظة وأتعاب حسن الاداء.
- مراجعة التقييم المعد للمحفظة وتحديد الارباح أو الخسائر غير المحققة.
- مقارنة اداء مدير المحفظة مع اداء مؤشر السوق المتفق عليه.
- التحقق من الاجراءات التي اتخذتها الجهة في حالة تحقيق معدل أداء أقل من مؤشر السوق.
- التأكد من صحة اثبات الارباح المحققة وغير المحققة بنظام محاسبة الاستثمار.
- الحصول على تقارير أمين الحفظ التي تبين كافة الأوراق المالية الخاصة بالجهة.
- مراجعة التقييم للاستثمارات المالية في نهاية الفترة المالية والتأكد من احتسابها وفقا لأسعار الاقفال بالأسواق المالية واثبات التقييم وفقا للسياسات المحاسبية المطبقة.

4- التمويل الاستثماري

- **مقدمة حول التمويل الاستثماري**

- يعرف التمويل الاستثماري بأنه قرض يأخذ الشكل الاستثماري ويتمثل في منح أحد الطرفين للآخر مبلغا من المال يكون فائضا لديه لاستثماره وتشغيله مقابل أن يدفع الطرف الممنوح فائدة لصاحب الأموال لأجل محدد.
- تأخذ صيغ التمويل الاستثماري عادة الجانب التنظيمي مقارنة بالقروض الاعتيادية حيث يتم الاتفاق فيما بين الطرفين على الغرض من عقد الصفقة وتحديد الجوانب الاستثمارية التي سوف يقوم بها الطرف الممنوح.
- يتفق الطرفين على مدة العقد وموعد استحقاق دفعات سداد رأس المال وكذلك الفوائد الناتجة عنه، وحق أي من الطرفين على إنهاء التعاقد نتيجة التخلف عن أداء الالتزامات أو التجديد لفترات إضافية.

- **المخاطر المرتبطة بالتمويل الاستثماري**

- مخاطر الائتمان: تتمثل مخاطر الائتمان في احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسببا خسارة مالية للطرف الآخر.
- مخاطر أسعار الفائدة: تنشأ عن تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة بالسوق.

- **أساليب وإجراءات التدقيق على التمويل والمرابحات الاستثمارية**

- **أنشطة المرابحة**

- ضمان وجود دليل سياسات وإجراءات مفصل ومعتمد.
- ضمان وجود ضوابط مناسبة للنظام وأن النظام الموجود يشمل كافة المتطلبات التجارية ذات الصلة.
- ضمان وجود عقد مرابحة موحد تم مراجعته واعتماده.

- **تمويل المرابحة (الاستهلاكية)**

- ضمان تسجيل كافة الصفقات المرتبطة بالتمويل بصورة صحيحة.
- التأكد من تسجيل البضائع المشتراة لصالح العملاء على أساس المرابحة بصورة مناسبة وفورية.
- التأكد من حدوث تحويلات الملكية وحق الملكية قبل بيع المنتج مرة أخرى.
- التأكد من فحص وتقييم المنتج فعليا من جانب المشتري.
- التأكد من تحويل وتسجيل الأموال في دفاتر الحسابات.
- التأكد من استحقاق الأرباح (المتفق عليها من قبل) بصورة مناسبة في عقد التمويل.
- التأكد من منح صفقات التمويل بموجب تفويض مسبق.
- التأكد من عدم تقديم طلب الحصول على المرابحة من عملاء وهميين.
- التأكد من توقيع كافة العقود والنماذج (وعد الشراء، وعد البيع، أمر الشراء، الفاتورة وخلافه) بصورة مناسبة ومتابعته.
- التأكد من اشتمال عقد الشراء على خيار إعادة المنتج في حالة رفض المستهلك شرائه بعد قيام الشركة بشرائه لصالحه.
- التأكد من عدم تضخيم سعر الفاتورة مقابل البضائع زيادة عن القيمة السوقية.
- التأكد من تقييم وتوفير مخصص كافي للحسابات المشكوك في تحصيلها.
- التأكد من تقييم وحماية كافة الضمانات بصورة مناسبة.
- التأكد من القيام بمراجعة وتحديث مناسب لنسب أرباح المرابحة في النظام.
- التأكد من عدم التقليل أو المبالغة في تسجيل المصروفات ودفعات السداد في حسابات العميل.
- التأكد من تسجيل أرباح وتمويل المرابحة في الفترة المحاسبية المناسبة.
- التأكد من انه في حال حدوث تأخير في تحويل التسهيلات والأرباح الخاصة بها إلى وضع "التأخير".
- التأكد من تصنيف الذمم المدينة الغير ناشطة بصورة مناسبة.

- خزينة المرابحة

- ضمان تسجيل كافة الصفقات المرتبطة بتمويل الخزينة بصورة صحيحة.
- ضمان عدم إعداد المتداول لقسيمة التداول أو عدم تمرير قسيمة التداول إلى المكتب المساند.
- ضمان عدم فشل المكتب المساند في تسجيل إحدى الصفقات.
- ضمان إعداد المتداول لقسيمة التداول بخصوص صفقة لم تتم أو تعتبر نسخة من صفقة أخرى.
- ضمان عدم تحويل الأموال إلى الطرف المقابل بدون تفويض.
- ضمان عدم حذف الصفقات المستحقة من دفتر الأستاذ العام.
- ضمان تسجيل الصفقات واستحقاقها والأرباح القابلة للتحصيل بصورة صحيحة.
- ضمان احتساب مستحقات الأرباح بصورة صحيحة.
- ضمان تسجيل الصفقة في الفترة المحاسبية المناسبة.
- ضمان تقييم الصفقات المسجلة بصورة صحيحة بالنسبة للمبلغ وسعر الصرف أو قيمة الأرباح.
- ضمان عدم وجود إخفاق في تسجيل عدم الأداء / خرق الشروط التعاقدية من جانب الطرف المقابل في الوقت المناسب.
- ضمان تسجيل الصفقات مع تاريخ الاستحقاق الصحيح.
- ضمان قيد الصفقات لصالح الطرف المقابل المناسب أو العملة غير الصحيحة.
- ضمان تلخيص وقيد كافة الصفقات في الحسابات.
- ضمان قيام المكتب المساند بفحص الأرقام المسلسلة لبطاقات الصفقات وبحث أي أرقام ناقصة.
- ضمان أنه في نهاية اليوم تتم مقارنة سجلات المتداولين مع سجلات المكتب المساند لضمان القيام بكافة حوالات الأموال.
- ضمان فحص تأكيد الصفقة من الطرف المقابل (عن طريق الفاكس أو التلكس أو السويفت) المستلم في المكتب المساند بمقارنته مع بطاقة التداول وبالتالي تحديد أي معاملات لم يتم تسجيلها.
- ضمان استلام وفحص العقود المبرمة مع الطرف المقابل بخصوص الصفقة (الوكالة، شراء وبيع السلع، وخلافه) من خلال مطابقتها مع بطاقة الصفقة من جانب المكتب المساند قبل تنفيذها وتحويل الأموال.
- ضمان قيام المكتب المساند بتسجيل الصفقة استنادا إلى تحويل الأموال في تاريخ الاستحقاق وبالتالي إذا لم يتم تسجيلها، سوف تكشف عملية تسوية الشركة اليومية عن الصفقة الناقصة.

- ضمان مراجعة مدير الاستثمار لكافة بطاقات التداول وتقرير الصفقات المعد من النظام المحاسبي.
- ضمان استلام المكتب المساند للتأكيد من الأطراف المقابلة مباشرة ومطابقته مع الصفقات المسجلة.
- ضمان اعتماد تحويل الأموال من جانب المسئول المختص الذي يحتفظ في عهدته بـ "مفتاح الاختبار" ويتم ذلك بعد إنجاز العقود القانونية.
- ضمان إدخال النظام للمعاملات أوتوماتيكيا في تقرير الاستحقاق المستقبلي قبل سبعة أيام وبعد ذلك يقوم عند الاستحقاق أوتوماتيكيا باستحقاق الصفقات عن طريق الخصم من حسابنا (نوسترو).
- ضمان مراجعة مدير الاستثمار لهذه التقارير وضمان أن الصفقات المستحقة قد استحقت فعلا.
- ضمان قيام إدارة التسوية أيضا بإخطار رئيس العمليات ومدير الاستثمار عندما تظهر إحدى الصفقات كبند تسوية في بيان تسوية حسابنا (نوسترو).
- ضمان قيام المكتب المساند بمقارنة الصفقة مع المحادثة المسجلة لدى رويترز وكذلك تأكيد الطرف المقابل.
- ضمان احتواء بطاقة التداول على المعلومات بشأن الربح (النسبة والقيمة على حد سواء) التي يتم فحصها من جانب مدير الاستثمار وإدخال استحقاق الربح في الكمبيوتر.
- ضمان تسجيل المكتب المساند للصفقة استنادا إلى تحويل الأموال في تاريخ الاستحقاق وبالتالي إذا لم تكن تلك الصفقة مسجلة، سوف تكشف عملية تسوية الشركة اليومية عن الصفقة الناقصة.
- ضمان قيام مدير الاستثمار بمراجعة النسبة للتأكد من معقوليتها وإرفاق محادثات رويترز وتأكيد الطرف المقابل مع الصفقة كدليل ثبوتي.
- ضمان قيام مدير الاستثمار بالتأكد من تحويل الأموال إلى مصادقات مستلمة من الأطراف المقابلة في اليوم التالي (يتم عندئذ تسليم رسائل حوالة الأموال إلى المكتب المساند وبعد ذلك إدارة التسوية).

5- الاستثمارات العقارية

- **مقدمة حول الاستثمارات العقارية**

يمكن تعريف الاستثمار العقاري بأنه اقتناء العقارات مع وجود نية تحقيق أرباح منها، سواء عن طريق تحصيل عوائد دورية (شهرية أو ربع سنوية أو غير ذلك) أو بتحقيق أرباح رأسمالية نتيجة بيعها مستقبلا، أو بواسطتهما معا.
وغالبا ما يكون الاستثمار العقاري طويل الأجل كاقتناء مبنى وتأجيره لفترة زمنية طويلة نسبيا، ولكن ظهرت في الآونة الأخيرة أساليب جديدة في

الاستثمار العقاري تتمثل في اقتناء بعض العقارات وتحسينها وبيعها خلال فترة لا تتجاوز سنة واحدة مع تحقيق المستثمر للأرباح التي استهدفها.

- المخاطر المرتبطة بالاستثمارات العقارية

- اقتناء عقارات تدخل في ملكيتها أطراف أخرى لا تظهر إلا بعد مرور فترة على الاقتناء مما يدخل المؤسسة في منازعات قضائية حول الملكية.
- ارتفاع نسبة الضرائب في بعض الدول قد تحد من نسبة الأرباح المحققة والناتجة عن اقتناء العقارات.
- عدم الاشراف الفعال على أعمال التطوير والتي تتم عن طريق مقاولين قد تحد من جودة العقارات التي يتم اقتناءها وبالتالي يؤثر سلبا على تحقيق الأرباح المستهدفة.
- قد تدخل المؤسسة في منازعات قضائية نتيجة عدم التزام المستأجرين بدفع المبالغ المستحقة عليهم وبما يؤثر سلبا على العوائد المتوقعة من العقارات التي يتم اقتناءها.

- أساليب وإجراءات التدقيق على الاستثمارات العقارية

شراء وبيع العقارات

- التأكد من أن مبلغ الشراء والبيع يتوافق مع حدود صلاحيات الإدارة أو اللجان المختصة.
- التأكد من وجود دراسات مالية وفنية معتمدة قبل تنفيذ عمليات الشراء والبيع.
- التأكد من عدم وجود رهونات أو منازعات على ملكيات العقارات التي يتم شراءها أو بيعها.
- التأكد من وجود تقييمات معتمدة ومستقلة للعقارات التي يتم شراءها أو بيعها من قبل مكاتب تقييم معتمدة.
- التأكد من حصول المؤسسة على صكوك ملكية العقارات التي يتم شراءها وان تكون مسجلة باسمها.

تطوير العقارات

- ضمان استعمال أحدث المخططات المراجعة لتنفيذ العمل في الموقع.
- ضمان وجود رقابة على المواد المتوفرة للمشاريع.
- ضمان المراقبة على عملية الصب واختبار الخرسانة المصبوبة.
- ضمان الالتزام بتوجيهات الموقع من جانب المقاولين.
- ضمان معاينة واعتماد كافة المراحل من جانب مدراء المشاريع قبل مباشرة المرحلة التالية.
- ضمان مراقبة تقدم العمل بصورة فعالة.
- ضمان مراقبة دقة تقارير المقاول.
- ضمان وجود مستويات لإعداد التقارير إلى الإدارة العليا
- ضمان القيام بالتقييم من جانب الإدارة لجودة ونوعية المقاولين والمستشارين.
- ضمان القيام بتحرير الفواتير طبقا للقنوات المحددة.
- ضمان القيام بتحرير فواتير تقدم العمل فوار عند إصدار شهادة من المهندس المعماري.
- ضمان أن تمديد الوقت معقول ومعتمد.
- ضمان اعتماد المطالبات من قبل كافة المستويات اللازمة.
- ضمان اعتماد الأوامر التغيرية الصادرة وارتكازها على:
  - ✓ التغييرات في التصميم، المواد، المواصفات، الأمور الفنية وخلافه.
  - ✓ الالتزام بمتطلبات الهيئة.
  - ✓ متطلبات تحسين منتجات العميل.
  - ✓ تخفيض التكاليف إلى الحدود المسموح بها واعتماد خطة البناء.
  - ✓ التصميم المعماري.
- ضمان الالتزام بقائمة التدقيق لما قبل التسليم قبل حيازة الموقع.
- ضمان إدارة عملية المعاينة المشتركة مع المشتري بشكل صحيح.
- ضمان إتباع إجراءات عروض أسعار الغير.
- ضمان إقرار المشترين بالقبول على نموذج العيوب.
- ضمان إيداع النقود المحصلة في البنك فورا.
- ضمان اعتماد كافة الأسعار المخفضة.
- ضمان مراقبة ومتابعة كافة الديون المستحقة منذ فترة طويلة.

إدارة العقارات

- تحديد الموظف المسئول والحصول على عقد الخدمات.
- الاطلاع على وتأكيد أن العقد موقع ومختوم قانونيا من جانب الأطراف المتعاقدة ومختوم من جانب مكتب التوثيق (مع دفع رسوم الدمغة) وأن فترة العقد سارية.
- فحص وتأكيد أن كافة التوقيعات ضمن الحدود المنصوص عليها.
- مراجعة العقد.
- ضمان تعريف نطاق ومجالات المسئوليات بصورة صحيحة.
- إعداد قائمة بكافة نطاق الأعمال والمسئوليات من جانب مالك العقار وإدارة العقار.
- التأكد من القيام بكافة نطاق الأعمال والمسئوليات.

الخلاصة

عرف الاستثمار بأنه وقف جزء من المال او الدخل لفترة من الزمن من أجل الحصول على عائد، وفي سبيل تحقيق ذلك ظهرت العديد من الأوعية والأدوات الاستثمارية المتنوعة ولكل منها خصائص وتميزها عن غيرها من الأدوات، ولكل منها أيضا مخاطر مرتبطة بها يجب على المستثمرين تحديدها وتقييمها وإدارتها، وفي مقابل ذلك أيضا توجد أساليب وإجراءات للتدقيق على كل منها.

طرق اكتشاف وتقييم المخاطر على المشاريع وإجراءات الرقابة عليها

هدف الوحدة التدريبية

في نهاية الوحدة التدريبية سوف يتمكن المشاركين من التعرف على أساليب فحص وتدقيق المشاريع والكشف عن مخاطر المراجعة والعوامل التي تساعد على تكوينها وفقا للقوانين واللوائح والتعليمات المالية والمحاسبية والتأكد من تنفيذها طبقا لشروط وإجراءات التعاقد والخطط والسياسات الموضوعة.

نظرة عامه

العقد هو شريعة المتعاقدين ومن هذا المنطلق يتم إبرام العقود والاتفاقيات لكافة الأعمال والارتباطات بين طرفي العقد لضمان حقوق الطرفين والتزاماته التعاقدية، ودورة المشاريع تمر بعدة مراحل في الرقابة في الجهاز الرقابي حيث تبدأ في الرقابة المسبقة في بعض الأجهزة التي تعمل عليها وفيها يتم مراجعه الاجراءات التي تمت على المناقصة او الاتفاقية من الناحية القانونية والفنية والمالية كما يتم التأكد من سلامة الاجراءات التي تمت وفق القوانين واللوائح المعمول بها

ثم تبدأ مرحلة الرقابة اللاحقة في متابعة العقود والاتفاقيات والرقابة عليها حيث يتم متابعه ورصد الملاحظات على تنفيذ المشاريع ثم كتابة التقارير الرقابية عن أداء الجهات في هذه المشاريع، وفي جانب آخر تبدأ مرحلة رقابة الأداء حيث يتم التحقق من كفاءة المشروع اثناء التنفيذ او بعدها الانتهاء من تنفيذها ومدى تحقيقها للأهداف الموضوعة بالإضافة الي قياس الكفاءة والجدوى في مرحلة التشغيل

كما تحظى المشاريع بعناية واهتمام جميع الجهات ذات الصلة بالدولة لتنفيذها ضمن وقت الميزانية المحدد لهم مسبقا بهدف تحقيق الخطط التنموية للدولة وذلك لتوفير المستوى الأفضل التي تطمح لها الدولة، علما بأن حجم الانفاق لهذه الأعمال يتنامى كل سنة والذي يظهر في توفير الاعتمادات المالية التي تندرج ضمن الميزانية العامة للدولة لتنفيذ الأعمال الاستثمارية لتعكس اهتمام الدولة بالتنمية.

لقد اصبح موضوع تقييم المخاطر محل الاهتمام و العناية من جانب كافة المنظمات العلمية والمهنية المرتبطة بالرقابة المالية لما لهذا الجانب من اثر مباشر في اهدار الموارد الاقتصادية وعدم تحقيق معدلات النمو المنشودة في كثير من الدول فضلا عن ارتباطها الواضح بالبيئة الاقتصادية و الاجتماعية للشعوب ، لذا بدأت الدول من خلال المنظمات المهنية المعنية بالأمر اصدار الأدلة و الارشادات التي تشير الي تقييم المخاطر خلال عملية التدقيق وتبني مجموعه من القواعد و الاجراءات لمكافحة تلك المخاطر في ظل التنامي المستمر في استخدام اساليب التكنولوجيا الحديثة في حركة الاموال و القيد لها فضلا عن استخدام مجموعه منظمة من الخبراء و المستشارين المتخصصين في التخطيط مستخدمين في ذلك عامل السرعة وشروط التعاقد كأحد المحاور الهامة في انجاح نشاطهم ، لذا اصبح التحدي الحقيقي هي قدرة اجهزة الرقابة العليا في تطوير آلياتها وارشاداتها للتفاعل مع ذلك الدعم المستمر .

وخلال البرنامج التدريبي سيتم التركيز على الجوانب الخاصة بالمشاريع كالتعريف بها وأنواعها وأسبابها والعناصر والمكونات الأساسية لها والمراحل التي تمر بها وأساليب فحصها وحالات عملية من واقع تقارير الديوان المحاسبة لتحقيق أقصى فائدة ممكنة منها بما يسهم وبشكل فاعل في تنمية المهارات الفنية وصقل القدرات المهنية بما ينعكس بالتالي على مستوى وجودة الأداء العمل الرقابي في ضوء معايير الانتوساي.

المفاهيم الاساسية

اعتماد الميزانية هو تصديق من السلطة التشريعية على أفضلية هذه البرامج وصلاحيتها لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والجهود التي بذلت لا قيمة لها ولا ثمرة ترجى من ورائها ما لم يتم تنفيذ الميزانية نصا وروحا كما اعتمدتها السلطة التشريعية. ولهذا كان على السلطة التنفيذية أن تبذل كل ما في وسعها لتضمن سلامة التنفيذ، وكان على السلطة التشريعية أن تراقب هذا التنفيذ مراقبة مستمرة حتى تتأكد من كفاءة تنفيذ البرامج المعتمدة، وعدم خروج الحكومة عن السياسات المرسومة والتي ارتضتها السلطة التشريعية طريقا لتحقيق أهداف المجتمع. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى استخدام أساليب الرقابة المالية، فأساليب الرقابة المالية كثيرة ومتنوعة، وكما أوضحتها الدراسات فهي ثلاثة أنواع رئيسية:

أولا : الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية .

ثانيا : الرقابة الحسابية والرقابة التقييمية .

ثالثا : الرقابة السابقة والرقابة اللاحقة .

وسنستعرض في البرنامج التدريبي الرقابة على المشاريع من حيث التوقيت الزمني فنجد أن الرقابة المالية تنقسم إلى:

- الرقابة المسبقة:

تعتبر الرقابة المسبقة نوعا من الرقابة على المعاملات والتصرفات المالية قبل اتخاذ القرار الخاص بالارتباط وتمتد لتشمل المناقصات والممارسات الخاصة بالتوريد والخدمات والأشغال العامة، وكذلك كل مشروع ارتباط أو اتفاق أو عقد يكون من شأن إبرامه ترتيب حقوق أو التزامات مالية للدولة أو غيرها من الأشخاص المعنوية العامة أو عليها، لكون هذه الرقابة قادرة على منع أية مخالفات أو أضرار قبل حدوثها.

فضلا عما تصدره تلك الرقابة من توصيات وتوجيهات تصحح مسار الجهات الخاضعة للرقابة لدى ممارسة صلاحيتها في استخدام الأموال العامة.

- الرقابة اللاحقة:

وهي الرقابة التي تبدأ بعد الارتباط أو الصرف وتشمل كافة التصرفات المالية التي تجريها الوحدات التنفيذية الخاضعة للرقابة، وتتخذ الرقابة اللاحقة أشكالا متعددة، لتشمل بحث مدى كفاءة الوحدة الإدارية في استخدام الأموال العامة، كما أن بمجرد العلم بوجود رقابة خارجية لاحقة سيدفع المسئولين في السلطة التنفيذية إلى توخي الدقة في تنفيذ الميزانية وتطبيق اللوائح والتعليمات المالية وبالتالي منع كثير من المخالفات المالية التي كان من الممكن حدوثها لو لم يؤخذ بهذا الأسلوب للرقابة المالية.

المشاريع:

المشروع هو ما يشرع العمل به وفيه، ويرتبط المشروع في ابتدائه بالفكرة أو الهدف ثم الدراسة (دراسة الجدوى، فالتصميم ثم التنفيذ والاستخدام أو الاستثمار في تقديم منتج أو ناتج مادي أو معنوي) ودورة المشروع بهذا الشكل تخرج في تشريع موثق بمستندات فضلا عن كونه مشروعا اتفقت على مشروعيته القواعد العامة والخاصة، ويتعلق المشروع بشكل عام ليخص قطاعا يوفر له بنية تحتية أو كيانا ماديا في صورة مبنى أو خدمات طاقة مثلا أو مياه أو موانئ أو اتصالات أو خدمات تقنية المعلومات ...الخ.

ويندرج تحت مجموعة المشاريع تصنيفات كما يلي:

- مشاريع التنفيذ
- مشاريع التصميم والتنفيذ
- استكمال مشاريع
- توسعة مشاريع
- مشاريع تقنية المعلومات
- التحديث أو الإحلال

مراحل الدراسة في الجهاز الرقابي:

أولا: الرقابة المسبقة:

المستندات الاساسية المطلوبة لجميع انواع المشاريع عند القيام باجراءات التدقيق من خلال الرقابة:

1. موافقة الجهات الرقابية إذا تطلب
2. صورة الإعلان في حالة المناقصة المحدودة ـ وكشف المناقصين المؤهلين.
3. التقرير الفني والدارسات التفصيلية للعروض المالية والفنية الخاصة بالعطاءات بمعرفة اللجان المختصة بالجهة أو الاستشاري وقرار التوصية بالترسية من الجهة.
4. مستندات ووثائق المناقصة المذكورة في مستند أصول المناقصة.
5. الملاحق والإقرارات إن وجدت.
6. محاضر الاجتماعات والمكاتبات بين الجهة والمناقصين إن وجدت.
7. العطاءات أو العروض الفنية والمالية الأصلية لجميع المناقصين وكافة مرفقاتها وعلى وجه الخصوص الكتالوجات المرفقة بالعطاءات والعروض.
8. صيغة العقد..
9. جداول الكميات والأسعار بعد موازنة فئات الأسعار إن وجدت.

الدراسة الفنية المشتركة لجميع انواع المشاريع عند القيام بإجراءات التدقيق من خلال الرقابة :

1. مراجعة المواضيع المشابهة والمتعلقة بموضوع البحث في قاعدة البيانات.
2. التأكد من تساوي فرص التنافس بين جميع المناقصين.

3. مطابقة العرض الموصي بالترسية عليه لمتطلبات ومواصفات الجهة وفي حالة الاستبعادات يتم التأكد من أسباب الاستبعادات ومدى صحتها وتطابقها مع مواصفات وشروط الجهة الحكومية فنيا وهندسيأ وتعاقديا أو أي أو بعض من هذه المعايير .
4. دراسة جميع مستندات المناقصة مثل المخططات والمواصفات والشروط الخاصة وجداول الكميات ومقارنة هذه المستندات مع بعضها البعض للتأكد من مطابقة وارتباط وتكامل المعلومات بعضها مع بعض.

5. مراجعة ودراسة بنود الأسعار الواردة في جداول الكميات وذلك كما يلي:

- مقارنة بنود الأسعار الواردة في جداول الكميات الخاصة بعطاءات المناقصين الثلاثة الأقل سعرا مع تقديرات الاستشاري لتلك الأسعار، ومناقشتها مع الجهة إذا تطلب الأمر للتوصل إلى الأسعار المقبولة.
- التحقق من الأسعار ومقارنتها مع أسعار السوق السائدة ما أمكن والمواضيع المشابهة

  والتي تم طرحها في نفس وقت المناقصة المراد دراستها.
- التأكد من أن التعديلات على جداول الكميات والتي تتم في محاضر الاجتماعات التمهيدية يتم تضمينها في جداول الكميات.
- التأكد من تسعير جميع البنود الواردة في جداول الكميات.
- التأكد من توازن الأسعار في البنود أو في ايسام المختلفة في النواحي المدنية

  والميكانيكية والكهربائية وغيرها والواردة في جداول الكميات.

6. دراسة تحليل الأسعار.
7. التحقق من مبررات إدراج المبالغ الاحتياطية والاختيارية في حال تضمينها في جداول الكميات والأسعار.
8. الاطمئنان بأن المستوى التقني والتكنولوجي للمواصفات الفنية تتماشى مع التقنيات الحديثة لمواكبة التطورات العالمية وتضمن تحقيق الغرض من المشروع وكذلك الاستفادة من التجارب الفنية السابقة في حال تقادم الأجهزة وتجنب المشاكل الفنية سواء التشغيلية

أو التصنيعية.

9. ملائمة طريقة الدفع مع مواصفات وطبيعة المشروع واشتمالها على الضمانات والتأمينات المختلفة.
10. مراجعة البنود الخاصة بالغرامات وعلى الأخص غرامة التأخير.
11. مراجعة ودراسة التزامات الصيانة والضمان وجداول قطع الغيار - سواء المحدد (الموصف) منها أو الموصي عليه من قبل المصنع- وتوافرها زمنيا ومستقبليا، ومعدلات أسعارها و/أو مؤشرات أو معدلات زيادتها أو تغييرها زمنيا.
12. الاستفسار عن الجهة التي سنقوم بالإشراف على تنفيذ أعمال العقد وموقف اتفاقية الإشراف في حالة رغبة الجهة تنفيذ أعمال الإشراف من خلال مكتب هندسي.
13. التأكد من عدم وجود أيه عوائق قد تؤخر البدء في تنفيذ الأعمال.
14. مراجعة تقارير اللجان الفنية المكلفة بدراسة العروض والتوصية بالترسية والمرفوعة إلى متخذ القرار في الجهة وكذلك الكتب الصادرة من الجهة إلى الجهات الرقابية المعنية،

وذلك للتأكد من صحة البيانات الواردة في تلك التقارير أوالكتب والتي أدت إلى التوصية بالترسية وأنها لا تتعارض مع ما تم تقديمه من عطاء من قبل المناقص الموصي عليه بالترسية.

ثانيا: الرقابة اللاحقة:

المستندات الاساسية المطلوبة لجميع انواع المشاريع عند القيام بإجراءات التدقيق من خلال الرقابة:

1. ملف الموضوع في الرقابة المسبقة إن عرض.
2. الموافقات من الجهات المعنية.
3. العقد المبرم مع المكتب الاستشاري.
4. التقارير عن الاعمال حسب ما جاء بالعقد المبرم.
5. التقرير النهائي للدراسة.
6. شهادات الدفع حسب الاعمال كما جاء بالعقد المبرم.
7. شهادة الدفع الختامية.

8. أية أوامر تغييرية سواء زمني أو مالي والموافقات من الجهات المعنية علية والجهاز الرقابي إذا بلغ النصاب الخاضع لرقابته المسبقة.

الدراسة الفنية المشتركة لجميع انواع المشاريع عند القيام بإجراءات التدقيق من خلال الرقابة :

أ. التحقق من التالي:

- نتيجة الدراسة الواردة في كتاب الديوان الصادر للجهة والذي يتضمن الاشتراطات في حال كانت نتيجة الدراسة بالموافقة المشروطة، والتحقق من مدى التزام الجهة بتلك الاشتراطات أثناء تنفيذ العقود.
- تطبيق توصيات الجهاز الرقابي في الرقابة المسبقة و الجهات الرقابية المعنية وتوضيح الآثار المترتبة على عدم التقيد بهذه التوصيات.
- أن الصرف تم خصما على الباب والبند والنوع المختص وتحميل كل سنة مالية بما يخصها من مصروفات.
- صرف الدفعات للشركة حسب الشروط والأسعار الواردة بالعقد.
- إرفاق المستندات المؤيدة لصرف الدفعة للشركة.
- مدى تقديم الشركة للتقارير المرحلية في مواعيدها حسب ما نص علية العقد المبرم.
- تسليم الشركة لكافة الدراسات والوثائق والمخططات للجهة الحكومية.
- استرداد الدفعة المقدمة من الدفعات المستحقة للشركة حسب الشروط الخاصة بها بشأن طريقة الاسترداد.
- تطبيق ملاحظات الديوان للمشاريع المستقبلية والتي تكتب كالتالي: (مع مراعاة.... للمشاريع المستقبلية).
- التزام الجهة بالشروط أو التحفظات الواردة من الجهات الرقابية.

ب. تتمثل بعض إجراءات الرقابة اللاحقة على فحص عقود المشاريع على النحو التالي:

1- التحقق من عرض مشروع على الجهاز الرقابي والجهات الرقابية المعنية متى بلغ النصاب.

2. التحقق من تنفيذ الجهة للاشتراطات المنصوص عليها في كتب الجهات الرقابية المعنية.
3. التحقق من تقديم الشركة لكافة التقارير الفنية الشهرية الخاصة بالمشروع.
4. التحقق من تقديم الشركة وثيقة تأمين سارية المفعول وصلاحيتها للفترة المطلوبة حسب شروط العقد وطبيعة ومدة المشروع.
5. التأكد من أن الجهة استفادت من أعمال التصاميم المنفذة.
6. التحقق من صحة حساب قيمة شهادات الدفع الشهرية وأن كافة المستندات المؤيدة للصرف صحيحة وأن قيمة شهادات الدفع مطابقة للوارد ببنود العقد.
7. التحقق من صحة اثبات صرف الدفعات الشهرية على بنود الميزانية.
8. التحقق من مدى التزام الشركة بتطبيق بنود العقد وتطبيق الغرامات الجزائية حال اخلاله بأي من التزاماته.
9. التحقق من عدم تضمين العقود مصروفات محتسبة ضمن استحقاقات الشركة وضمن مسؤولياته كمصروفات الانتقال أو تخصيص سيارات أو غير ذلك.
10. التحقق من إعداد تقارير متابعة شهرية من قبل الشركة المشرفة لمعرفة وجود عيوب فنية بالمشروع من عدمه.
11. دراسة أسباب صدور أوامر تغييرية إن وجدت على تلك المشاريع والتحقق من أخذ موافقات الجهات المختصة في هذا الشأن.
12. التحقق من تطبيق أحكام وقوانين الدولة المنصوص عليها في العقد المبرم عند التدقيق

اهم المشاكل او المخاطر التي تم مواجهتها والتي تحد من فاعلية اجراءات التدقيق من خلال الرقابة:

1. العناية المهنية الواجبة
2. القدرة على تجميع أدلة إثبات كافية
3. الخبرة في ممارسة الشك المهني الواجب
4. ممارسة التخطيط السليم لعملية التدقيق
5. القيود على ممارسة العمل الرقابي سواء داخليا ومرتبطة بالجهاز الرقابي او خارجية مرتبطة بالجهة محل التدقيق
6. القصور في اجراءات تدقيق الجودة على عمليات التدقيق خلال مراحلها المختلفة
7. القدرة على تحديد مدى ومجال طلب الاستعانة لعمل الخبير في مجالات الدعم المختلفة خاصة ما يرتبط بتكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي

النتائج والتوصيات واجراءات الوقاية المتخذه من المخاطر الذي يقوم فيها الجهاز الاعلى للرقابة:

1. السعي لتحقيق درجة عالية من الاستقلالية المتعلقة بأداء العمل الرقابي وبما يشملة ذلك من اتساع نطاق التغطية الرقابية
2. العناية الفائقة عند التخطيط لعمليات التدقيق في ضوء احتمال وجود المخاطر ويشمل ذلك قدرة الانظمة المالية والرقابة الداخلية على اكتشاف ومنع ذلك
3. الاخذ بعين الاعتبار المسئولية المهنية والقانونية السارية عند تعرض اعمال التدقيق لقيود الجهات الخاضعة للتدقيق والتي تؤدي الي عدم القدرة مع ابداء الراي
4. اعداد الارشادات الرقابية التي تشمل تطور اساليب المخاطر في ظل تنامي استخدامات تكنولوجيا المعلومات والحاسب الآلي بالأنظمة
5. تفعيل واسناد مهام الراقبة المسبقة للجهاز الاعلي للرقابة وفقا لأهمية الموضوعات التي تشير الي احتمال وجود المخاطر وفقا للوضع القانوني والظروف والمتطلبات الخاصة لكل دولة نظرا لما تحققة تلك الرقابة من فائدة كبيرة وذلك لكونها قادرة على منع المخالفة او الضرر قبل حدوثه
6. التعاون والتبادل لقواعد البيانات المتعلقة بالمخاطر للجهات المرتبطة بالرقابة سواء محليا او دوليا
7. اعتبار موضوع اجراءات تطوير والتعديل للتشريعات المتعلقة بالمخاطر من اولويات اجهزة الرقابة العليا بما في ذلك قوانين تلك الاجهزة وذلك بالتعاون مع السلطات التشريعية المختصة وادخالة ضمن فاعليات المجموعه العربية في الفترة القادمة

الخلاصة

التعرف على أساليب فحص وتدقيق المشاريع وهي تمثل أهمية قصوى بالنسبة للدول، ولذلك يتحتم على الجهاز الرقابي مراجعتها والتدقيق عليها، والاهتمام بها وإعطاء الأولوية لها في الفحص والمراجعة للتأكد من صرف الاعتمادات المالية في الأغراض التي خصصت من اجلها ووفقا للقوانين واللوائح والتعليمات المالية والمحاسبية والتأكد من تنفيذها طبقا لشروط وإجراءات التعاقد والخطط والسياسات الموضوعة والكشف عن أوجه القصور والانحرافات لمحاولة تلافيها ومنع تكرارها ووضع الحلول المناسبة بهدف ترشيد الانفاق والمحافظة على المال العام

المصـــادر

- معايير المراجعة الدولية رقم 230 – 300 – 315 – 320 – 330 – 500 – 520 – 540.
- معايير الأنتوساي رقم 1230-1300 – 1315 – 1320 – 1330 – 1500 – 1520 – 1540.
- دليل التدقيق على الاستثمارات، ديوان لمحاسبة، 2005.
- Investopedia.com
- البيانات المالية لبنك الكويت الوطني للسنة المنتهية في 2015/12/31.
- البيانات المالية لشركة داماك العقارية للسنة المنتهية في 2015/12/31.

الرقم	انواع المشاريع	التعريف	مستندات اضافية على المستندات الأساسية	الدراسة الاضافية على الدراسة المشتركة
1	مشاريع التنفيذ	كل مشروع متكامل ينشأ لأول مرة وقد يكون صورة متكررة من مشروع او مشاريع سابقة	✓ موافقة حديثة للجهة المستفيدة على التصميم	✓ دراسة البرامج الزمنية للعقد مقارنة بمدة تنفيذ العقد الكلية ✓ خطة الجهة في الصيانة او التشغيل فيما بعد انتهاء العقد وكيفية تنفيذ ذلك ✓ التاكد من ان الفترة بين التصميم و التنفيذ ليست ببعيدة حتى لا يتقادم التصميم مع التحديث مع وجود الموافقات من الجهات إذا تطلب ✓ التاكد بانه قد تم التنسيق مع الجهات الحكومية الاخري بحيث لا يكون هناك تضارب بالخدمات
2	مشاريع التصميم و التنفيذ	تلجأ الجهات لطرح مناقصات بنظام التصميم والتنفيذ معاDesign & Build او ما يسمي بنظام تسليم المفتاح حيث يكون نفس المتعهد يسمى Design Builder هو المسئول الوحيد عن التصميم والتنفيذ امام المالك(الجهه)	✓ موافقة حديثة للجهة المستفيدة على التصميم	✓ دراسة اسباب ومبررات طرح المشروع ✓ التأكد من أن الجهة قد حددت متطلباتها من المشروع بشكل واضح ✓ ان يكون المناقص الفائز قد قدم ضمن عرضة تصور واضح للمشروع المطلوب تصميمه وتنفيذه
3	استكمال المشاريع	تلجأ الي في حالة إذا ما استؤنف التعاقد و العمل بالمشروع يكون الاستكمال تعاقدا جديدا او تكليفا او ماشابه في ضوء مشروعية القواعد العامة والخاصة بتنفيذ الاعمال سواء كان المنفذ هو نفس المتعاقد الاول (السابق) او متعاقدا جديدا باجراءات كاملة جديدة في صورة مناقصة او ممارسة جديدة	✓ محاضر جرد وحصر الاعمال المنتهية وشهادات الدفع عنها ✓ محاضر جرد وحصر الاعمال المتبقية وجداول كمياتها واسعارها ✓ محاضر جرد وتقارير عن الاضرار ان وجد ✓ موافقات الجهات المعنية لاستكمال المشروع	✓ دراسة اسباب توقف المشروع وتبريرات استكمالة ✓ دراسة موقف العقد المنفسخ(الاصلي) من اسبابه وجرد المخازن و المعدات وضمان الاعمال المنفذه ✓ دراسة وتحليل كيفية تقييم الاعمال المنتهية و المتبقية ✓ دراسة التقارير القنية للجهة ان وجد وتقييمهم للوضع ✓ في حالة التعاقد مع المقاول السابق يراعي دراسة اسباب اعادة التعاقد معه واجراءات التفاوض معه ✓ في حالة التعاقد مع مقاول جديد تتبع نفس اجراءات مشاريع التنفيذ مع التاكد من حصر الاعمال المنفذه والاعمال غير المستكملة. ✓ دراسة الحاجة للمبالغ الاحتياطية ان وجد ومدى ارتباطها باعمال العقد الاصلي وتقييمها ومدى تناسبها مع قيمة العقد واسباب توصيفها كاحتياطية ✓ التاكد من موالتاكد من موافقة المالك على تصميم المشروع

4	توسعة المشاريع	تكون في مشروع قائم او خدمة قائمة ضاقت قدرته او سعته عن مواجهه المتطلبات الآنية من الاهداف التي كان مصمما لتحقيقها	✓ موافقة حديثة للجهة المستفيدة على التصميم	✓ دراسة القدرة الاستيعابية للمشروع الاصلي وان تحقق التوسعه كافه الاحتياجات المطلوبة منها ✓ التحقق ما اذا كانت التوسعه تمثل زيادة كفاءة للمشروع القائم ام هي مشروع مستقل بذاته ✓ دراسة التكلفة المعروضة ومدى تناسبها مع التوسعه ✓ دراسة وتدقيق الربط بين التوسعه والمشروع الاصلي ✓ موافقة المالك على ان التوسعه تلبي الاحتياجات الحالية و المستقبلية للمشروع
5	مشاريع تقنية المعلومات	تشمل مشاريع تقنية المعلومات الشاملة لتجهيز البنية التحتية لشبكة الكمبيوتر وتوصيل الشبكات وخدمات نقل المعلومات وما يتعلق بها من شراء اجهزة شبكات ومعدات تقنية اخري كأجهزة الحاسبات و الطابعات واجهزة الخادمات واجهزة التخزين وما يتعلق بكل ذلك من برامج ونظم	✓ تراخيص من الجهات المعنية بتقديم خدمات الانترنت اذا تطلب العقد ذلك ✓ توفير اي استشارات او دراسات تم اعدادها لتحديد المواصفات الفنية ان وجد ✓ ما يثبت بان المناقص مرخص من قبل الشركة الام للقيام بالاعمال المطلوبة في حال اشتراطة عند الطرح	✓ التاكد من فترة تنفيذ المشروع وفترة الصيانه والدعم الفني والتزام الشركة الفائزة ✓ التاكد من استدراج عدد كاف من العروض 3 على الاقل في حال الممارسة ✓ التاكد من ممارسة السعر في حال كان الموضوع ممارسة او تعاقد مباشر ✓ التاكد من ملائمة السعر واسباب التعاقد المباشر ✓ التحقق ما اذا كان المشروع يتكون من مراحل وهل تم تثبيت الاسعار المراحل القادمة وهل هناك ميزانية مخصصة لذلك ✓ التاكد من تعهد الشركة المنفذة بتكفلها بجميع الاعمال الموقعية المترتبة على تركيب شبكات الكمبيوتر عند طلب الجهه لذلك
6	التحديث و الاحلال	المشاريع القائمة تتقادم وتصل لعمر افتراضي او واقعيا عمرها التشغيلي وتصل الي ضرورة التقنية للتجديد و التحديث ومن ثم الاحلال على مستويين كلي او جزئي لاعمال ومكونات المشروع	✓ موافقة حديثة للجهة المستفيدة على التصميم	✓ دراسة اسباب الاحلال من ناحية سوء الاستخدام او عدم ملائمة المعدات القديمة للتقنية الحديثة و المعايير الدولية او انعدام قطع الغيار او وقف تصنيع المعدات او وصولها الي عمر الافتراضي حسب مواصفات المصنع ✓ التحقق من تناسب وتطابق المعدات مع الهدف من التشغيل مع المنشأ القائم والحصول على التقنية الحديثة و العمر الافتراضي الاكبر وبأقل التكاليف ✓ دراسة الموضوع في حال يلبي احتياجات الحالية والمستقبلية